نهاية الإحيائية الإسلامية؟ التعليم الديني المستقل بعد عام 2011: الخصائص والتناقضات ومسارات المستقبل

إعداد: عمرو عبد الرحمن
مسؤول بحوث أول بوحدة أبحاث القانون والمجتمع
سبتمبر ٢٠١٩

جدول المحتويات

١. مقدمة ٣

٢. الموجة الأولى: مولد الإحياء ٤

١.٢ طرق جديدة ومؤسسات جديدة ٤

٢.٢ خريطة جديدة للأطراف الفاعلة: عقلانيون وسلفيون وأزهريون وإخوان ٤

٣.٢ "إصلاح" الأزهر ٥

٣. الموجة الثانية: الصحوة وإرثها ٦

٤. سياق ما بعد ٢٠١١: جميع الطرق تؤدي إلى التعليم الديني ٨

١.٤ «فوق السياسة... فوق الثورة»: نخبة أزهرية جديدة تبحث عن دور ٨

٢.٤ اتساع الشقوق داخل الجسم الإسلامي ٩

٣.٤ «وقت الأسئلة الكبيرة»: تعاظم الطلب على التعليم الديني المستقل ١١

٥- الموجة الثالثة: خريطة الأولية ١٢

١.٥ الرواق الأزهري: ١٢

٢.٥ المضايف والساحات: إعادة اكتشاف جوانب من التقليد الصوفي ١٣

٣.٥ مبادرات جديدة بدون روابط رسمية مع الأزهر أو الطرق الصوفية ١٣

٤.٥ الشبكات السلفية بعد ٢٠١١: البقاء على قيد الحياة رغم كل الصعاب ١٥

٦- الموجة الحالية: مستقبل غامض ١٧

٧- خلاصة ١٨

٨- المراجع ١٩

١. مقدمة

شهدت الفترة التي تلت ثورة ٢٠١١ في مصر انتشار عدد كبير من المبادرات التعليمية الجديدة المتخصصة في تدريس العلوم الشرعية. اجتذبت هذه المبادرات الآلاف من غير القادرين على متابعة المسار الرسمي للتعليم الديني في الأزهر، أو من غير المهتمين بالدروس التي يقدمها منافسوه الإسلاميون. عادة ما يتم تجاهل هذا الطلب العام المتزايد على المعرفة الدينية في المناقشات الجارية حول مستقبل الإسلام السياسي وعلاقة الدولة بالمجال الديني بشكل عام في مصر، وتهدف هذه الورقة إلى سدّ هذه الفجوة المعرفية من خلال تقديم استعراض نقدي شامل لمشهد التعليم الديني المستقل في مصر في الوقت الحالي.

تعتبر الورقة أن الطفرة الحالية لمبادرات التعليم الديني المستقلة هي بمثابة استجابة، أو رد فعل، على أزمات الخطابات الإحيائية الإسلامية، سواء في صيغتها الأزهرية أو الإسلامية الحركية المنافسة، والتي سيطرت على المجال الديني خلال القرن الماضي. وأشير بالخطابات الإحيائية إلى مجموعة من المناهج التفسيرية والرؤى العقائدية التي سعت لتمكين المسلمين، غير المتخصصين أو المُتَذَهِّبين، من التعامل بشكل مباشر وحر مع نصوص الوحي دون وساطة المدارس الفقهية الكبرى (المذاهب) أو الطرق الصوفية. وعلى الرغم من كونها حداثية تمامًا، فإن هذه الخطابات الإحيائية كانت تعبر عن نفسها بلغة الأصالة. صورت كل من النخب الأزهرية ومنافسوها الإسلاميون مساعيهم باعتبارها إحياءً للنهج الأصلي للتعامل مع النصوص، الذي اتسمت به الفترة الذهبية التكوينية للإسلام التي هيمنت لقرون على مجال إنتاج المعرفة الدينية. واعتبر كلا الخطابين أن الولاء الأعمى للمذاهب والطرق كان مسؤولًا بشكل جزئي عن ركود، وبالتالي، استعمار المجتمعات الإسلامية. لذلك يمكن اعتبار خطابات الإحياء هي المحاولة الأكثر اكتمالًا لبناء ذات إسلامية مجردة، قادرة على المساهمة في حياة المجتمع الوطني الحديث، مع الحفاظ على قناعاتها الدينية الباطنية.

بالرغم من ذلك، كشفت التحولات التي صاحبت ثورة ٢٠١١ أن هذه الخطابات الإحيائية لم تعد قادرة على تلبية رغبات ومطالب وتساؤلات جمهور جديد مختلف جذريًا عن جمهور القرن الماضي. كذلك فتح نفس السياق أفقًا من الفرص السياسية التي مكنت مجموعات من الفاعلين الدينيين، القدامى والجدد، من إعادة النظر في أسس خطاباتهم. وفي حين كان التعليم الديني هو المدخل الرئيس لصياغة مناهج الإحياء المبكرة، أصبح الآن مجالًا رئيسيًا لمساءلة تلك المناهج نفسها. وبالتالي، يمكن لدراسة مشهد التعليم الديني الجديد أن تسفر عن رؤى مفيدة حول دوافع واستراتيجيات الفاعلين الدينيين الرئيسيين وتساعد على فهم خلافاتهم الداخلية.

في ضوء هذا الطرح العام، تبدأ الورقة باستعراض الموجات السابقة للتعليم الديني المستقل، ثم تحاول استكشاف مجموعة التشققات والفرص السياسية التي دعمتها أو خلقتها ثورة عام ٢٠١١، وكذلك المشهد المتغير لمختلف الجهات الفاعلة الدينية، الذي نتج عن ذلك. ويتبع ذلك محاولة رسم خريطة تفصيلية لمجال التعليم الديني المستقل في سياق ما بعد عام ٢٠١١. يعتمد هذا القسم على عمل ميداني أُجري في الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٨. وأخيرًا، تنتهي الورقة باستكشاف التوترات والتناقضات الداخلية التي تسم هذه المبادرات والتي قد تلعب دورًا في تشكيل مساراتها المستقبلية.

٢. الموجة الأولى: مولد الإحياء

أثّر صعود حكام محليين أقوياء، نجحوا في خلق حيز مستقل فعليًا لممارسة سلطتهم في أجزاء كثيرة من الأقاليم العثمانية، بطرق عديدة على التقاليد القديمة في دراسة علوم الشريعة.[١] في مصر، كان محمد علي هو الأكثر نجاحًا، حيث تمكن من تعزيز سيطرته على البلاد في مدى زمني قصير نسبيًا، وأدت تدابير التحديث السريع لمحمد علي وخلفائه إلى تحول جذري في العلاقات بين الدولة والمجتمع، حيث لم تعد أهداف الحكم مقتصرة على الحفاظ على الأمن والسلم بين رعايا الحاكم، دون خرق تعاليم الشريعة بالطبع، بل سيتم تصور الإقليم والسكان كقوى حيوية تحتاج إلى الانضباط والنظام والتوجيه بتقنيات الحكم الجديدة، التي يستبطنها السكان من خلال تجاربهم في التجنيد الإجباري والعمل والتعليم. [٢]

١.٢ طرق جديدة ومؤسسات جديدة

مع تقدم إجراءات التحديث التي وضعها محمد علي وخلفاؤه، انهارت سريعًا المسافة القديمة الفاصلة بين السلطة السياسية والحياة المجتمعية، والتي سمحت للفقيه بانتزاع حيز مستقل لإنتاج المعرفة الدينية. وعلى وجه الخصوص، تعرضت استقلالية علماء الأزهر ومناهجهم التقليدية للتساؤل. فتميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمحاولات لتحويل التعليم الديني من نشاط مجتمعي يتم تمويله وممارسته بشكل مستقل عن سلطة الدولة إلى شأن عام تنظمه النخبة الحاكمة. تعرضت أوقاف الأزهر، على سبيل المثال، وهي المصدر الرئيسي لتمويل العلماء والطلاب، لموجات مصادرة متتالية. وبالتوازي مع ذلك، اعتبرت المذاهب الفقهية الأربعة والطرق الصوفية، والتي كانت مواقع لإنتاج المعرفة الدينية لعدة قرون، اعتبرت غير قادرة على مواكبة وتيرة التحديث، نتيجة فوضويتها وبطئها الذي تعجز معه عن تزويد الدولة بكوادر مدربة وآراء موحدة قابلة للتقنين.

من ناحية أخرى، حاول عدد من العلماء، أبرزهم مفتي البلاد الشيخ محمد عبده، صياغة أساليب جديدة قادرة على تلبية احتياجات الدولة الحديثة. اقترح عبده ممارسة "التخير"، أو التوفيق الانتقائي بين المذاهب المختلفة، كطريقة للتدريس ولإنتاج الآراء الدينية. في حالة غياب رأي فقهي واضح بشأن مسألة محددة، شجع عبده القضاة والمفتين والعلماء على استشارة نصوص الوحي بشكل مباشر، دون إسناد آرائهم بالضرورة إلى إحدى المدارس الفقهية الكبرى (عمارة، ٢٠٠٦، ص. ٢١). في الممارسة العملية، كان منهج عبده يستتبع مراجعة شاملة لجسم المعرفة الموروثة للاستقرار على جوهر أساسي من الأطروحات التي يجب تدريسها واستخدامها في الدعوة بما يتجاوز الآراء المتراكمة للمذاهب. وبالتوازي مع ذلك، طوّر عبده برنامجًا لتحويل الأزهر إلى مدرسة دينية وشرعية حديثة يتم دمجها في جهاز الدولة.

على الرغم من معارضة العلماء التقليديين، طرح مؤيدو الطرق الجديدة محاولتهم كإحياء لمقاربة أصيلة وبسيطة لنصوص الوحي شكّلت، من وجهة نظرهم، مرجعًا لمؤسسي المذاهب أنفسهم خلال السنوات الأولى من الإسلام. بالنسبة لعبده، كان الالتزام الأعمى بسلطة المذاهب والطرق مسؤولًا عن الركود والانحطاط الاجتماعي للعالم الإسلامي، وبالتالي كان مسؤولًا جزئيًا عن استعمار العديد من الأقاليم الإسلامية.

٢.٢ خريطة جديدة للأطراف الفاعلة: عقلانيون وسلفيون وأزهريون وإخوان

على الرغم من بناء شبكة كبيرة من التلاميذ داخل الأزهر، فإن برنامج محمد عبده للإصلاح المؤسسي لم يشهد نجاحًا كبيرًا في حياته، وسريعًا ما تفككت شبكة تلاميذه التحديثيين بعد وفاته. افترق تلاميذه في مجموعتين رئيسيتين: العقلانيين والسلفيين. وعلى الرغم من أن كلا الفريقين شاركا عبده طموحه لمقاربة مباشرة غير مذهبية لنصوص الوحي، فإنهما اختلفا بشكل عميق حول طبيعة هذه المقاربة.

واصل تلاميذ عبده العقلانيون اتباع منهجه المباشر والانتقائي للنصوص ورؤيته المتشككة في التقليد المذهبي. علاوة على ذلك، رأى علماء كمصطفى المراغي ومصطفى عبد الرازق، أنه لا يجب

---

١ تشير علوم الشريعة إلى مجموعة من التخصصات مقسمة إلى فئتين: علوم أساسية، أو التخصصات الأساسية، (وتسمى أحيانًا علوم الدلالة) وعلوم الآلة، أو التخصصات التكميلية. المجموعة الأولى تشمل التخصصات التي تتعامل مباشرة مع القرآن والسنة، وهما علم العقيدة أو الكلام، علم الحديث (الحقل المنوط به التحقق من خطاب وأفعال النبي)، علم التفسير (الحقل المنوط به تفسير القرآن ومعرفة أسباب النزول وسياق الوحي) والفقه (أو علم استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الوحي). تتضمن المجموعة الثانية التخصصات التي تتناول مسائل المنهج، أو الأدوات التي تمكن الفقيه من الوصول إلى معنى النصوص. هذه التخصصات هي: اللغة العربية، أصول الفقه (الأدوات المنهجية الأساسية اللازمة لتمكين الفقيه من استنباط الأحكام الشرعية)، والقواعد الفقهية (مجموعة القواعد والسوابق التي ترشد ممارسة الفقيه، والتي يختلف تصنيفها بين المذاهب المختلفة).

٢ في مقاله "العلوم الكلامية والدعوة للعلوم العصرية» الذي كتب في عام ١٨٨٧، يفصل محمد عبده هذه النظرة الحديثة تمامًا للتعليم كاستراتيجية لإطلاق العنان للقوى الكامنة للأمة. يقول: "أليس من البيِّن أنه لا دين إلا بدولة، ولا دولة إلا بصولة، ولا صولة إلا بقوة، ولا قوة إلا بثروة، وليس للدولة تجارة وصناعة، وإنما ثروتها بثروة أهاليها، ولا تمكن ثروة الأهالي إلا بنشر العلوم فيما بينهم؛ حتى يتبينوا طرق الاكتساب" (عماره، ٢٠٠٦، ص ٢٠). من أجل شرح مفصل للجدل حول إصلاح مناهج الأزهر عشية إصلاحات محمد علي، انظر Gesink (٢٠٠٩) وMitchell (١٩٩١).

على علماء الدين أن يمتنعوا أو يخشوا من التعاون مع النخبة الحاكمة الجديدة، لأن الأخيرة تتمتع بالقدرة على نشر وجهات النظر الدينية للعلماء. قدم النهج الانتقائي للعقلانيين تبريرات دينية لعدد من الإصلاحات القانونية المثيرة للجدل، وأبرزها قانون الأحوال الشخصية الجديد في أوائل العشرينيات. في هذه الحالة، على سبيل المثال، تمكن عدد من العلماء من توليف المذاهب المختلفة بعناية لتخفيف السلطة المطلقة للزوج في مسائل الطلاق والنفقة.

من ناحية أخرى، انزعجت مجموعة من تلاميذ عبده، بقيادة رشيد رضا، من الفوضى المحتملة للتفسيرات التي قد تنجم عن استخدام طريقة عبده الانتقائية. وأكدوا على الحاجة إلى طريقة موحدة جديدة للتفسير واستنباط الأحكام الشرعية من شأنها أن ترث منهج المذاهب. كما شعروا بالقلق من درجة التأثير الغربي على الإطار القانوني الحديث وأصروا على أن تكون سياسات الدولة متماشية مع تعاليم الشريعة.

اتفق رضا مع محمد بن عبد الوهاب، الذي مثل السلطة الإيديولوجية للدولة السعودية، على أن عملية استنباط الأحكام الشرعية يجب أن تكون مرتبطة بالفهم الحرفي الصارم للأجيال الأولى من المسلمين، التي حافظت على الروابط الحية مع النبي وأصحابه، وتمكنوا بشكل تلقائي من اللغة العربية، لغة الوحي. دفع هذا النهج تلاميذ رضا إلى بذل أقصى قدر من الاهتمام بعلم الحديث، والاجتهاد في دراسة الفقه الحنبلي الذي تفوق علماؤه في هذا المجال. ومع ذلك، فإن السلفيين كانوا على استعداد للخلاف مع الحنابلة، إذا تم اكتشاف الحد الأدنى من الانحراف عن فهم الأجيال الأولى. كما رفعوا نقد عبده للتقاليد الصوفية إلى مستوى الخلاف العقائدي. بالنسبة للسلفيين، لم تكن الصوفية مجرد تقليد راكد منقطع الصلة بالعصر الحديث؛ بل كانت شكلًا من أشكال الإيمان الفاسد الذي انحرف عن الفهم الحقيقي للأجيال الأولى. وعلى خطى ابن تيمية، اتهم السلفيون الحديثون الصوفيين بالوقوع في فخاخ الشرك الصريح، وإفساد الممارسات التعبدية بممارساتهم الغريبة عن روح الإسلام.

أسس رضا مدرسة مستقلة لتدريس العلوم الشرعية نشرت عناصر من المنهج السلفي. وقام اثنان من خريجي مدرسة رضا بتأسيس أكثر المنظمات السلفية نفوذًا في تاريخ البلاد. فتأسست "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسنة" في عام ١٩١٢ على يد الشيخ تقي الدين السبكي، وهو عالم شافعي. لم يكن السبكي، ولا المؤسسون الأوائل للجمعية، ملتزمين تمامًا بكامل المنهج السلفي. ومع ذلك، استوعبت المجموعة عناصر المنهج السلفي في خطابها تدريجيًا خلال مسارها الطويل. كانت الجمعية الشرعية تهدف إلى غايات خيرية وتعليمية، حيث كانت حريصة على المساهمة في «نهضة الأمة» من خلال مساعدة الفقراء بطريقة توازن من التأثير المتزايد للمبشرين الأوروبيين الذين كانوا حاضرين في مصر في ذلك الوقت. تأسست كذلك جمعية "أنصار السنة المحمدية" في عام ١٩٢٦ على يد الشيخ حامد الفقي. كانت أهداف أنصار السنة أكثر تربوية وكان تمسكها بالمنهج السلفي، خصوصًا في طبعته الوهابية، أكثر صرامة. واستمر عدد من الأزاهرة الذين تلقوا تدريبهم في معاهد أنصار السنة في شغل مناصب أكاديمية في الأزهر، مثل الشيخ خليل هراس (طاهر، ٢٠٠٦)، حيث سيصبح لهم تأثير كبير بدءًا من ستينيات القرن الماضي.

على خلفية هذا الانقسام بين العقلانيين والسلفيين، أسس حسن البنا جماعة "الإخوان المسلمين" في عام ١٩٢٨، بهدف تجميع التيارات المختلفة للإحياء الإسلامي. على عكس المجموعتين الأخريين، كانت جماعة الإخوان المسلمين تتألف في الأساس من عناصر غير أزهرية، وكان جمهورها المستهدف بالأساس هو المتعلمين تعليمًا مدنيًا حديثًا. دعت دروس البنا إلى توحيد الميول الإحيائية المختلفة، بغض النظر عن الخلافات العقائدية أو المنهجية.[٣] وتجلى هذا الميل في غياب منهج محدد لتدريب وتثقيف كوادر الإخوان المسلمين. في نهاية المطاف، شجعت الجماعة أتباعها المهتمين بدراسة العلوم الشرعية بشكل منهجي على الانضمام إما للأزهر أو للجمعيات السلفية. وقد أسفر هذا الموقف في الواقع عن تمثيل متساوٍ تقريبًا للتيارات الإحيائية المختلفة داخل صفوف الجماعة، حيث شمل أول جيل من جماعة الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، الشيخ سيد سابق، وهو من الأزهريين الذين تبنوا عناصر من المنهج السلفي، والذي ما زالت أعماله حول الفقه المقارن تُدرس في فروع جماعة الإخوان المسلمين اليوم؛ الشيخ محمد الغزالي، وهو عالم أزهري، كان موقفه وسيطًا بين وجهات نظر عبده وآراء السلفيين؛ والشيخ أحمد حسن الباقوري، وهو عالم أزهري تقليدي.

٣.٢ "إصلاح" الأزهر

شغل اثنان من تلاميذ عبده، المراغي وعبد الرازق، منصب الإمام الأكبر للجامع الأزهر في أوقات مختلفة، وقد نجح كل منهما في تقنين عدد من الإصلاحات المقترحة من عبده خلال

٣ في إحدى «رسائل» البنا، التي تحمل عنوان «دعوتنا»، جاء تحت العنوان الفرعي «نجمع ولا نفرق»: «اعلم . فقهك الله . أولًا: أن دعوة الإخوان المسلمين دعوة عامة لا تنتسب إلى طائفة خاصة، ولا تنحاز إلى رأي عرف عند الناس بلون خاص ومستلزمات وتوابع خاصة، وهي تتوجه إلى صميم الدين ولبه، وتود أن تتوحد وجهات النظر والهمم حتى يكون العمل أجدى والنتاج أعظم وأكبر، فدعوة الإخوان دعوة بيضاء نقية غير ملونة بلون، وهي مع الحق أينما كان، تحب الإجماع، وتكره الشذوذ وإن أعظم ما مني به المسلمون الفرقة والخلف، وأساس ما انتصروا به الحب والوحدة». وفي رسالته إلى المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين، أعلن أن دعوة جماعة الإخوان المسلمين هي «دعوة سلفية وطريقة صوفية» (البنا، ١٩٩٩، ص ١٨ و١٨). ص ١٠٠.

فترة إمامته، فأسفرت محاولاتهما عن القوانين المختلطة لعام ١٩٢٧ التي استوعبت قلق ومخاوف النخب الأزهرية التقليدية جنبًا إلى جنب مع الأفكار الإحيائية. كذلك اعترفت نفس القوانين أيضًا بالمعاهد الأزهرية كنظام تعليمي موازٍ للمدارس الحكومية الحديثة، وأضافت له مستوًى جامعيًّا يتكون من ثلاث كليات (كلية الشريعة والقانون، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية).

انتهت فترة الشد والجذب مع علماء الأزهر التقليديين باختيار دقيق لمجموعة من النصوص التي تمثل أهم المدارس العقائدية والفقهية، والتي تم تبسيطها من خلال شروح أعدها عدد من كبار الشيوخ، لتدريسها خلال المراحل الثلاث. في المقابل لم يختف التقليد المذهبي، إذ كان المتوقع أن يتخصص الطلاب في أحد المذاهب الرئيسية في المرحلة النهائية قبل الجامعة، وأن يواصلوا دراسة هذا المذهب في واحدة من الكليات الثلاث. كما شهدت هذه الفترة أيضًا محاولات مبكرة لاستبدال كتب توضيحية منفصلة موجزة كتبها المعلمون بتقليد الشروح المطولة على النصوص التأسيسية (المتون). بالإضافة إلى ذلك، بدأ الفقه المقارن، الذي دعا إليه عبده، في التبلور بأعمال علماء من أمثال محمد أبو زهرة (أبو زهرة، ١٩٩٦). وسعت هذه الأعمال إلى معالجة الأسئلة الاجتماعية، التي باتت تطرح نفسها بشكل متزايد، من منظور المذاهب المختلفة.

تماشيًا مع منهجه السلطوي/الإدماجي، وبدعم من بعض الشخصيات الأزهرية، أبرزهم الإمام محمود شلتوت والدكتور أحمد البهي (محمود، ٢٠١٧)، اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر الخطوة الأخيرة نحو الدمج الكامل للأزهر في جهاز الدولة البيروقراطي. فاستبدل مجمع البحوث الإسلامية، الذي يتم اختيار أعضائه بواسطة الإمام الأكبر بقانون عام ١٩٦١ لجنة كبار العلماء، وهي الهيئة الحاكمة الرئيسية للأزهر. أما الإمام الأكبر نفسه فيتم تعيينه من قبل الرئيس، مما يلغي آخر علامة على استقلال الأزهر. كما أنشأت الإدارة الناصرية معهد إعداد الدعاة تحت إشراف وزارة الأوقاف. يمنح المعهد شهادة لأولئك الراغبين في العمل كأئمة، لكنه لا يلزم الدارس باجتياز الدراسة الأكاديمية الطويلة للأزهر. وكانت صياغة مناهج هذه المعاهد تتم من قبل مجمع البحوث الإسلامية، وتم تصميمها على المنهج الجديد المختلط في الأزهر، حيث يتم تدريس عدد قليل من النصوص الفقهية المقارنة أو أساسيات علم الحديث. كما أنشأ القانون إدارة الوعظ داخل الأزهر للعمل على تنسيق مختلف الرسائل الدينية الرسمية التي تستهدف وسائل الإعلام وطلاب المدارس الحكومية.

٣. الموجة الثانية: الصحوة وإرثها

في أوائل سبعينيات القرن العشرين، تطور الاهتمام بدراسة العلوم الشرعية نتيجة لظهور عدد لا يحصى من الجماعات الإسلامية الجديدة، وهي ظاهرة يشار إليها في الأدبيات الإسلامية باسم الصحوة الإسلامية. على الرغم من الخلافات فيما بينها، تشاركت هذه الجماعات الإسلامية أطروحة مركزية وهي أن العلمنة الشاملة للقانون وسياسات الدولة خلال القرن العشرين كانت مسؤولة عن الهزيمة الساحقة في ١٩٦٧ والأزمات الأخرى لدولة ما بعد الاستعمار. بالنسبة لمفكري الصحوة الأوائل مثل سيد قطب، فإن النخب الإحيائية التي تعاونت مع ناصر وأسلافه قد خانت بوضوح طموح الإحياء الحقيقي، إذ قدم هؤلاء العلماء تأسيسًا شرعيًا للإجراءات العلمانية التي قطعت مع المرتكزات الأساسية للتصور الإسلامي للحياة. بل ذهبوا أبعد من ذلك، معتبرين إياهم متواطئين في التعدي على حاكمية الله، أي سلطة الله المطلقة في التشريع لخلقه (قطب، ١٩٧٣).

على عكس الموجة الأولى من التعليم الديني المستقل، لم يكن الاهتمام بدراسة علوم الشريعة هنا مدفوعًا بالاستياء من المناهج والأساليب الراكدة للأزهر، ولم يكن مهتمًّا بمكافحة «الإفساد» الصوفي فحسب، على الرغم من استمرار هذا الهم بالطبع، بل كان يهدف إلى إعادة اكتشاف تصور يفترض به الشمول عن الإسلام، تم التلاعب به من قبل علماء الأزهر والعقلانيين، أو أسيء فهمه من قبل السلفيين الأوائل. وسرعان ما أصبحت دراسة العلوم الشرعية جزءًا لا يتجزأ من مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى «إعادة أسلمة» شاملة للذات والمجتمع والدولة.

اجتذبت جماعة الإخوان المسلمين، بنهجها التصالحي، أعدادًا كبيرة من الشباب الإسلامي الجديد من الشرائح الدنيا المأزومة من الطبقات الوسطى.[٤] واسترشادًا بتقاليدها البراغماتية، استفادت جماعة الإخوان المسلمين من الانفتاح الجزئي في الثمانينيات للانخراط بنشاط في العمل البرلماني. ومع ذلك، أصبح التكوين الداخلي لكوادرها متأثرًا بشكل متزايد بالآراء الراديكالية لقطب وغيره من العلماء السلفيين الذين نظّروا للآليات البرلمانية بتشكك كبير، مما خلق ازدواجية بين التكوين الفكري والممارسة السياسية التي ستؤدي إلى انشقاقات كبيرة في المستقبل. لقد أثرت أعمال قطب بعمق على رسالة الجماعة لكوادرها الجديدة، في حين تعرضت كتابات علماء الإخوان المسلمين العقلانيين أو

٤ حاولت عدد من الدراسات الإثنوجرافية الجديدة الاهتمام بالتحولات في طريقة التجنيد والتربية داخل جماعة الإخوان المسلمين في صعودها الثاني. أعتمد بشدة هنا على أعمال العناني (٢٠٠٧)

الساعين للتوفيق بين الآراء الإحيائية، مثل محمد الغزالي، إلى التهميش بشكل متزايد.

وفي الوقت نفسه، سلك شباب الناشطين الإسلاميين الذين نأوا بأنفسهم عن جماعة الإخوان المسلمين طرقًا مختلفة، قادتهم إلى صيغة أو أكثر من السلفية. خلال هذه الفترة تبلورت ثلاثة اتجاهات سلفية أساسية. [٥]

السلفية الحركية، ومثّلها بالأساس جماعة "الدعوة السلفية" التي تكونت من عدد من خريجي كلية الطب في الإسكندرية. تكونت الجماعة في نهاية السبعينيات[٦] وكان للتفسير القطبي والوهابي للحاكمية تأثير كبير على آراء مؤسسيها. وعلى الرغم من أنها لم تستبعد تمامًا إمكانية المشاركة في المسارات البرلمانية، فإن "الدعوة"، بخلاف جماعة الإخوان المسلمين، وضعت شروطًا صعبة للغاية للمشاركة في السياسة، أبرزها الامتناع عن أي تنازلات شرعية مثل قبول التمثيل القبطي في البرلمان، وضرورة عدم المخاطرة بالأمن الشخصي لأعضائها، مما وضعها، ليس في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين فحسب، ولكن أيضًا في مواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة. رفض قيادات "الدعوة" العمل الإسلامي المسلح مستندين لأسس شرعية باعتبار هذا العمل مصدرًا محتملًا للفتنة، ولأسس عملية كونه يفتقر إلى الدعم الشعبي الكافي. سوف يتم انتقاد هذا الموقف على نطاق واسع من قبل بعض الشخصيات من الوسط الإسلامي باعتباره مجرد مقاربة انهزامية تهدف إلى تبرير انسحاب "الدعوة" من العمل السياسي.

في المقابل تشترك السلفية العلمية (أو الأكاديمية) في نفس قناعات السلفية الحركية، لكن أتباعها لم يكونوا مهتمين بالمشاركة السياسية ونادرًا ما شاركوا في المناقشات السياسية العامة، بل كانوا مهتمين في الغالب بإعادة بناء «الإيمان الحقيقي» للمجتمع المسلم من خلال التعليم والوعظ، ومن هنا كان الوصف بالـ «علمية».

تضم السلفية الجهادية[٧] في المقابل عددًا لا يحصى من الجماعات المتمردة التي مزجت ما بين تكتيكاتها المسلحة العنيفة مع السلفية.

كل هذه المجموعات كان لها تجمعاتها لتدريس العلوم الشرعية على الطريقة السلفية. في عام ١٩٨٧، أسست الدعوة معهد "الفرقان" في حي باكوس الشعبي في الإسكندرية. لقد حول تأسيس المعهد الدعوة من حركة محلية إلى مدرسة فكرية يمكن تبنيها والانتساب إليها في أقاليم مختلفة،[٨] حيث شكل خريجو الفرقان مجموعات من أتباع أسلوب "الدعوة" في أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما دلتا النيل، دون أن تكون لهم بالضرورة صلات تنظيمية محددة بدقة مع الجماعة الأم في الإسكندرية.[٩] من ناحية أخرى، اكتسب علماء السلفية العلمية مكانة بارزة في القاهرة الكبرى، وذلك بفضل عدد من الدعاة ذوي التأثير الجماهيري القوي مثل الشيخ أبو إسحاق الحويني ومحمد حسين يعقوب ومحمد حسان. كما برزت شخصيات من اتجاه السلفية العلمية في بعض مدن الدلتا، مثل الشيخ وحيد عبد السلام بالي في كفر الشيخ.

لم تتبع الجمعيات السلفية القديمة الكبرى، أنصار السنة والجمعية الشرعية، أيًا من تلك المناهج السلفية المتنافسة بشكل مباشر. وبدلًا من ذلك، تحولوا لساحات لأنشطة الجماعات السلفية العديدة المذكورة سابقًا، وحتى جماعة الإخوان المسلمين في بعض الحالات. استضافت مساجد الجمعيتين أعدادًا كبيرة من الدعاة السلفيين، مستفيدين من الأسلوب اللامركزي لإدارة الجمعيتين. ولكن نظرًا لوضعهم القانوني كمنظمات أهلية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية - الأمر الذي جعلهم يخضعون للتفتيش الرسمي - فقد امتنعوا تمامًا عن الخوض في القضايا السياسية. بحلول منتصف التسعينيات، كان لدى الجمعية الشرعية حوالي ٢٠ معهدًا عاملًا لتدريس العلوم الشرعية، في حين كان لأنصار

٥ يعتمد القسم التالي بشكل كبير على أعمال مؤرخي الصعود السلفي الثاني: سالم (٢٠١٣) وشلاطة (٢٠١٥).

٦ لم تسع الجماعة إلى الحصول على اعتراف رسمي كجمعية أو مؤسسة أهلية، ولكنها اكتسبت جميع العناصر المطلوبة لهذا الاعتراف في الأمر الواقع. أقامت كذلك صلات قوية مع عدد من العلماء المصريين المنفيين في المملكة العربية السعودية مثل محمد قطب، شقيق سيد قطب، الذي كان يشغل منصب أستاذ في جامعة المدينة المنورة. هكذا استوعبوا الكتابات القديمة لأنصار السنة مع مزجها بالأفكار الوهابية والقطبية. في موازاة ذلك، سعى عدد من الشخصيات المؤسسة إلى الحصول على شهادات أكاديمية في الأزهر لتدعيم مسعاهم الدراسي، على الرغم من أنهم يختلفون بوضوح مع التقاليد المذهبية التي ازدهرت هناك.

٧ كانت السلفية الجهادية هي آخر من يصل إلى المسرح السلفي، على الرغم من أن جذورها تعود إلى العمل المسلح غير المخطط في السبعينيات. أضحى المصطلح معروفًا على نطاق واسع بتأسيس تنظيم القاعدة في عام ١٩٩٩؛ التي جمعت مجموعة من الجماعات المسلحة التي لم تتبن آراء أيديولوجية إسلامية واضحة المعالم. في مصر، على سبيل المثال، في حين أن منظمات كالجهاد والجماعة الإسلامية لجأت دائمًا إلى النصوص التي يحتفي بها السلفيون لتأسيس تمردها، فإنها لم تتبنَّ مذاهب محددة بوضوح بشأن مسائل العقيدة أو الفقه. تغير هذا بعد صعود القاعدة، عندما أصبح التأثير السلفي واضحًا جدًا.

٨ يمكن الاطلاع على وصف مفصل للمناهج على موقع أنا سلفي («المنهج العلمي»). غير مؤرخ.

٩ في القاهرة والجيزة، لم تتخذ المجموعات التي تأثرت بمبادئ الدعوة شكلًا تنظيميًا، وبدلًا من ذلك نشطت عبر شبكات شخصية. كان التدريس غير رسمي تمامًا، على الرغم من أنه اتبع مناهج الدعوة.

السنة ١٧ معهدًا، وفقًا لمقابلة في إطار هذا البحث. كان أعضاء هيئة التدريس في هذه المعاهد أساسًا من علماء الأزهر السلفيين أو علماء سلفيين جدد حصلوا على شهادات من الأزهر على الرغم من أن تكوينهم العلمي الأساسي لم يكن أزهريًا. وقد استفادت الجمعيتان من الإشراف المحدود لوزارة الأوقاف على المساجد التي لم تكن مسجلة بها. وسمح هذا الوضع للجمعيتين باستخدام العديد من المساجد المحلية كمساحات لدروسهما. بالإضافة إلى ذلك، أسست الجمعيتان مساجد أخرى خاضعة للإشراف الاسمي للوزارة، لكن الأخيرة لم يكن لديها أبدًا القدرة على الإشراف على الدروس التي يتم تدريسها هناك.

٤. سياق ما بعد 2011: جميع الطرق تؤدي إلى التعليم الديني

على الرغم من أن الموجة الحالية من التعليم الديني المستقل قد ازدهرت في السنوات التي تلت ثورة ٢٠١١، فإنه يمكن تتبع جذورها في العقد السابق على الثورة. فقد دفع عدد من التغييرات الاجتماعية والسياسية الفاعلين الدينيين الرئيسيين إلى إعادة النظر في وجهات نظرهم وطرق عملهم على خلفية تجارب نخب ما بعد الاستعمار ومعارضتها الإسلامية. كما أدت أحداث ٢٠١١ وخلع جماعة الإخوان المسلمين في ٢٠١٣ إلى إعادة ترتيب خريطة الفاعلين الدينيين وسمحت لخطوط تمايز جديدة بالتبلور حول نقاط خلاف جديدة. في هذا السياق، برزت العودة إلى التعليم الديني كوسيلة رئيسية لخدمة غايات مختلفة. وعلى الرغم من اختلافها تمامًا، فإن هذه الغايات تُظهر نفس الرغبة في إعادة النظر في الهويات والسلطات والمناهج الموروثة في دراسة العلوم الإسلامية التي تم صياغتها خلال هيمنة الخطابات الإحيائية.

٤.١ «فوق السياسة... فوق الثورة»: نخبة أزهرية جديدة تبحث عن دور

بحلول نهاية التسعينيات، كان من الواضح أن الإسلاميين، وخاصة السلفيين، قد نجحوا في سعيهم لزحزحة علماء الأزهر من موقعهم الرئيسي باعتبارهم السلطة المهيمنة في المجال الديني. كما حققت دعايتهم نجاحًا ملحوظًا في تصوير علماء الأزهر كمحض وعاظ محتوين من قبل السلطة السياسية ومنبتي الصلة بواقع الحياة اليومية. في هذا السياق، بدأت نخبة أزهرية جديدة في البحث عن طرق لإعادة ترميم صورتها واستعادة نفوذها. كانت نقطة البداية هي محاولة استعادة قدر ولو ضئيل من الاستقلال ورد الاعتبار لتقليد الأزهر التعددي، الذي أربكته إصلاحات ١٩٦١. وعلا صوت الانتقادات الهامسة التي تفيد بأن دمج الأزهر في جهاز الدولة لم يساعد الأزهر أو الدولة، حيث رأت تلك الأصوات أنه يجب على الأزهر أن يستعيد عناصر من استقلاليته المفقودة وأن يكون قادرًا على تعزيز مقاربته القديمة للمعرفة الدينية من أجل موازنة التأثير الإسلاموي.

تعد شبكة العالم الأزهري/الصوفي علي جمعة مثالًا على هذه الجهود لاستعادة المكانة المفقودة. مع نهاية التسعينيات، بدأت دروس جمعة المجانية في اجتذاب أعداد متزايدة من طلاب الدراسات العليا الأزهرية الذين خاب أملهم في الطبيعة البيروقراطية، والمملة غالبًا، لتعليمهم. كما اجتذبت هذه الدروس عددًا متزايدًا من الشباب غير الأزهري. في حلقاته، حاول جمعة تقديم التقليد التعددي للمذاهب كدرع طبيعي للاعتدال ضد النهج الأحادي الضيق للتفسير الذي يتبعه السلفيون والعقلانيون على حد سواء. كما قدم لجمهوره عددًا من الآراء الصوفية المهمشة لعلماء أزهريين بارزين. كان جمعة يهدف لتشجيع شكل من أشكال التدين يركز على تنقية الذات بالانسجام مع المجتمع، في مواجهة الأخلاق الدينية المتمردة للإسلاميين. كما أيد علنًا الجهود التي بذلتها المنظمات الخيرية غير السلفية، وبالتالي ابتعد عن الصورة التقليدية للعالم الأزهري باعتباره مجرد مسؤول حكومي معزول.

كانت محاولات جمعة لكسب ود النخبة الحاكمة لمشروعه ناجحة، فقد تم تعيينه مفتيًا للديار المصرية في عام ٢٠٠٣ وشغل هذا المنصب حتى عام ٢٠١٣. وبالإفادة من تسامح، وفي بعض الأحيان تشجيع، الجهات الأمنية تمكن من تكوين شبكة متماسكة من العلماء الشباب عبر مختلف كليات الأزهر، رافقه بعضهم في دار الإفتاء، بمن فيهم عمرو الورداني، الأمين العام الحالي لدار الإفتاء، وأسامة الأزهري، وهو تلميذ آخر من تلاميذ جمعة، ويشغل حاليًا منصب مستشار الرئيس للشؤون الدينية.

أثارت الانتصارات الانتخابية الإسلامية بعد عام ٢٠١١ قلق عدد من علماء الأزهر، معظمهم من مجموعة علي جمعة، الذين خشوا من أن يتعرض ما تبقى لهم من استقلال للخطر من قبل المنتصرين الإسلاميين. تفاقمت هذه المخاوف الأولية عندما أعلن عدد من الرموز الإسلامية، وخاصة تلك التي تنتمي إلى الطيف السلفي، عن نيتهم تغيير قانون الأزهر بحيث يتم انتخاب شيخ الأزهر من قبل هيئة ناخبة تشمل كافة تيارات العلماء الأزهريين - بما في ذلك الإسلاميون بالطبع (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، ٢٠١١).

وجد أحمد الطيب، الذي عُين شيخًا للأزهر من قبل حسني مبارك في عام ٢٠١٠ وما زال في منصبه إلى اليوم، وجد نفسه في قلب العاصفة. على الرغم من أنه معروف بقناعاته الفكرية المناهضة للسلفية، فإن مسيرته تقدم لمحة عن شخصيته باعتباره

بيروقراطيًا هادئًا ومعتدلًا. على عكس جمعة، نجح الطيب في تجنب المواقف السياسية المثيرة للانقسام وتمتع بتوافق نادر بين علماء الأزهر. وبقدر ما يمكن استنتاجه من مداخلاته الإعلامية العديدة غداة تنحي مبارك، كان تعريف الطيب لمهمته في بيئة ما بعد ٢٠١١ يتمثل في الحصول على هامش أوسع من الاستقلال في إدارة الشؤون الداخلية للأزهر والاعتراف الرسمي بالأزهر باعتباره الحكم الوحيد في الجدالات الدائرة حول تفسير المادة الثانية من الدستور المتعلقة بمصدرية الشريعة وغيرها من المسائل الفقهية.

في الشهور التالية، انغمس الطيب مع الفصائل الإسلامية في معركة ممتدة حول مسألة استقلال الأزهر. بدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم، عبأ الطيب مجمع البحوث الإسلامية لإصدار عدد من الوثائق التي توضح الرؤية الأزهرية المفترضة للجدالات الدستورية والسياسية في ذلك الوقت («الوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف»- غير مؤرخ). أبرزت الوثائق ضرورة إبقاء الأزهر خارج النزاع السياسي المتصاعد. وفي هذه الوثائق، أعلن الأزهر دوره «كعامل للتماسك الاجتماعي والوطني» في وقت مضطرب وغير مستقر، حيث أصرت الوثيقتان على ضرورة أن يقتصر دور الأزهر على مهمته الأكاديمية والاستشارية وألا يجبر على القيام بأي دور سياسي مباشر، حيث يجب أن يكون مسؤولًا فقط أمام «جماعة المؤمنين». استمر التوتر بين الطيب والإسلاميين خلال الفترة القصيرة لرئاسة محمد مرسي من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣، وبلغ ذروته بدعم الطيب للإطاحة بمرسي وتأييده الكامل لخريطة الطريق التي أعلنتها الإدارة العسكرية الجديدة.

شهدت السنوات التالية قيام الإمام الأكبر بدور عام مؤثر بشكل استثنائي، حيث تشبث الطيب بموقع المثل الحقيقي للإسلام خلال فترة شهدت فوضى من التفسيرات والآراء الدينية. «يجب أن يكون الأزهر فوق السياسة والثورة»، هكذا شدد الطيب في عدد من التصريحات العامة (هاشم، ٢٠١١). علاوة على ذلك، سوف تتدعم صورة الأزهر، كممثل لمختلف مكونات المجتمع المصري، بإجراءات مؤسسية. على سبيل المثال، في أعقاب الصدام الدموي بين قوات عسكرية وعدد من المتظاهرين الأقباط بالقرب من مبنى الإذاعة والتليفزيون "ماسبيرو" في عام ٢٠١١، رعى الطيب مبادرة «بيت العيلة» لمكافحة الصراع الطائفي. وفي عام ٢٠١٤، قام برعاية مشروع «بيت الزكاة والصدقات» لتشجيع الجمهور الأوسع على توجيه الزكاة والتبرعات إلى الأزهر. كان الدافع الأساسي، بالطبع، هو موازنة تأثير القوى الإسلامية في المساحات التي سيطرت عليها طويلًا.

من خلال الترويج لهذه المبادرات، شدد الطيب على أن الأزهر عاد أخيرًا إلى مكانه الصحيح، وهو المكان الذي كان يحتله منذ قرون قبل انحرافات التحديث – أي باعتباره حارسًا للشؤون المجتمعية، بغض النظر عن أي تغيرات سياسية في مواقع السلطة. بالإضافة إلى ذلك، كان تعريف الجمهور بالأساليب التعليمية الأزهرية على رأس جدول أعماله. المنهج الأزهري التقليدي الذي كان يُصوَّر ذات يوم كعقبة من قبل النخبة الحاكمة وخصومها الإسلاميين قد أعيد اختراعه الآن باعتباره رصيدًا للمسلمين العاديين القلقين في مواجهة الفرقاء السياسيين المتصارعين على السلطة.

٢.٤ اتساع الشقوق داخل الجسم الإسلامي

دفع الفشل التام للعمل الإسلامي المسلح في التسعينيات - وهو فشل ساهمت فيه حالة عدم المبالاة وأحيانًا عدوانية الجمهور الذي كانت الجماعات المتمردة تهدف إلى كسبه - دفع بعض الأصوات في المنظمات الإسلامية غير العنيفة إلى مراجعة أيديولوجيات الطيف الإسلامي بأكمله. بالنسبة لتلك الأصوات الناقدة، تناقض الطموح في تحويل الإسلاموية إلى مشروع سياسي مهيمن حقًا مع حالة اغتراب الإسلاميين عن الهموم اليومية للجمهور المستهدف، وخاصة تأثير التدابير الاقتصادية النيوليبرالية وغياب الحريات السياسية على معيشة الغالبية العظمى من المصريين.

في عام ١٩٩٧، انشق عدد من الشخصيات، بقيادة أبو العلا ماضي وعصام سلطان (انضم كلاهما إلى جماعة الإخوان المسلمين في أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد فترة من النشاط مع الجماعة الإسلامية) عن الجماعة وأسسوا حزب "الوسط" (انظر «برنامج حزب الوسط»، للاطلاع على برنامجه السياسي، غير مؤرخ). وفضّلت مجموعات أخرى مواصلة محاولات إصلاح جماعة الإخوان المسلمين، أو مقرطتها، من الداخل. الشخصية الأبرز في هذه المجموعة الأخيرة هي الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح (الذي ينتمي أيضًا إلى جيل السبعينيات). تأثرت كلتا الشبكتين تأثرًا كبيرًا بالمفكرين العقلانيين في جماعة الإخوان المسلمين الذين تم تهميشهم منذ الثمانينيات، وأبرزهم يوسف القرضاوي.[١٠] ساعدت مجموعة «الوسط» بشكل خاص في تأسيس «الجمعية المصرية للفكر والحوار»، والتي كانت بمثابة منبر مكرس لتعزيز آراء المفكرين التجديديين/العقلانيين، ولعبت دورًا حاسمًا في تعريف جمهورها بدراسة علوم الشريعة كأسلوب ممكن لاكتشاف مناهج دينية بديلة تتجاوز وجهات نظر الأزهر الذي تم احتواؤه والفكر السلفي ضيق الأفق وجماعة الإخوان المسلمين المشحونة سياسيًا.

أدت الاضطرابات التي صاحبت الثورة إلى تسريع وتيرة الانقسامات داخل الجسم الإسلامي. انتقد كثير من الكوادر الإسلامية

١٠ جمع القرضاوي مداخلاته السياسية العديدة في كتابه (القرضاوي، ٢٠٠٦).

الوسيطة قيادات الفصائل الإسلامية الكبرى بسبب خطأين: الأول، عدم توقع التغيرات الجذرية في المزاج العام الذي قاد الجماهير إلى الشوارع للمطالبة بالديمقراطية، وليس بالشريعة؛ والثاني، لفشلها في تجنب التدخل العسكري في عام ٢٠١٣.

كانت جماعة الإخوان المسلمين، أكبر الفصائل الإسلامية، أول من تأثر بهذا الموقف النقدي. فقد شهدت الأشهر الأولى التي أعقبت الإطاحة بمبارك انشقاق كل العناصر الديمقراطية في الجماعة تقريبًا وذلك في موجتين متعاقبتين. أولًا، تركت مجموعة من نشطاء الإخوان المسلمين الشباب، الذين شاركوا في الائتلاف الشبابي الذي دعا إلى احتجاجات ٢٥ يناير، الجماعة لتأسيس حزب التيار المصري. كما انتظمت شبكة فضفاضة ثانية حول ترشح أبو الفتوح للرئاسة، والتي تحولت إلى حزب "مصر القوية" بحلول منتصف عام ٢٠١٢. عبرت هذه الأصوات عن إحباطها من مواقف الإخوان التوفيقية / المهادنة تجاه الجيش خلال الفترة الانتقالية الأولى، والتي أدت في النهاية إلى الإطاحة بمرسي. بالنسبة لتلك الأصوات الناقدة، لم تتسم مواقف الإخوان بالسذاجة السياسية فحسب، بل كانت مدفوعة أيضًا بعقلية انعزالية كانت دائمًا تحبذ مصلحة الجماعة الضيقة على المصلحة الأوسع للغالبية العظمى من المصريين. علاوة على ذلك، امتد النقد إلى «النهج البراجماتي الشامل" للجماعة، حيث أدت هذه المرونة المحتفى بها إلى موقف انتهازي من النصوص الشرعية والفقهية الكلاسيكية، فيتم تقييم صحة أي رأي شرعي وفقًا لمعيار واحد هو المصلحة قصيرة المدى للإخوان. لقد جسد هذا النهج، كما زعم النقاد، تسييسًا مقلوبًا للدين؛ بدلًا من إخضاع الممارسات السياسية المتغيرة لروح النص، أُخضع النص نفسه لضرورات السياسة المتغيرة.[11]

أغلقت هذه الأصوات المعارضة الدائرة إذن، وعادت مرة أخرى إلى السؤال التأسيسي حول كيفية التعامل مع نصوص الوحي. ومع ذلك، وبخلاف مقاربة الخطابات الإحيائية المبكرة لهذه المسألة، لم يكن الدافع وراء العودة لهذا السؤال هذه المرة هو تنقية التراث الإسلامي المعرفي للمسلمين من تشوهات المذاهب والطرق، ولكن الرغبة في تنقية أسس المناهج الكلاسيكية من تشويه الاستخدام السياسي الذي مارسته كل من النخب الحاكمة في فترة ما بعد الاستعمار ومعارضتهم الإسلامية.

تعرض قادة الطيف السلفي لانتقادات مماثلة من قبل أتباعهم، فتعالت أصوات نقدية من دوائر من المنتمين إلى السلفية الحركية بعد أسابيع قليلة من الإطاحة بمبارك. بالنسبة لهؤلاء، فإن الجماعات السلفية القديمة عفا عليها الزمن بسبب استنزافها في الجدال العقائدي خلال القرن الماضي. كانت الأسئلة الملحة التي يجب معالجتها، وفقًا لهذه الأصوات المتفرقة، هي كيفية إعادة اختراع السلفية كقوة ثورية تصارع على الفور من أجل سلطة الدولة، بدلًا من التمسك بدورها التقليدي المعلن كحركة دعوة وتربية. بالنسبة لتلك الأصوات، أظهرت الاضطرابات الثورية أن استراتيجية التغيير التدريجي من الأسفل لم تؤت ثمارها؛ بدلًا من ذلك، أدت هذه الاستراتيجية إلى العزلة عن التغيرات الاجتماعية السريعة. وإذا لم يتمكن السلفيون والحال كذلك من إعادة تقديم أنفسهم كفاعل ثوري - من خلال الاستفادة من موقفهم الكامن، غير المهادن، فيما يتعلق بالدولة العلمانية الاستبدادية – فإنهم سوف يفقدون الفرصة التي تحملها لحظة الزخم هذه. فرأى بعض السلفيين الثوريين أن مفهوم الحاكمية مثلًا، بمجرد فهمه بشكل صحيح، من شأنه أن يحرر الأمة من قيود القهر والخضوع لأي سلطة أرضية.

اجتمعت هذه المجموعات في عدد من الائتلافات التي تشكلت على عجل مثل "الجبهة السلفية"[12] و"التيار الإسلامي العام".[13] ووفرت الحملة الرئاسية للزعيم السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل منصة عامة لهذه الأفكار. في هذه الشبكة الفضفاضة من المثقفين، تراجعت المناقشات العقائدية بين الصوفيين والأزهريين والعقلانيين، في حين تبلورت أسئلة أخرى مثل: كيف يمكن التوفيق بين مبدأ الحاكمية وشعارات السيادة الشعبية؟ كيف يمكن إعادة ترتيب الأحكام الشرعية بطريقة تضع الدفاع عن المظلومين على رأس أجندة عالم أو دارس الشريعة المعاصر؟ وكما انتهى أعضاء الإخوان المسلمين الناقدون، انتهت الأصوات النقدية السلفية إلى ضرورة العودة إلى علوم الشريعة الكلاسيكية لمعالجة هذه الأسئلة.

لكن مما زاد الأمور تعقيدًا، تأييد جماعة الدعوة السلفية العلني للإطاحة العنيفة بالإخوان في يوليو ٢٠١٣. في رسائل متتالية إلى أنصار الجماعة، أصرّ القيادي ياسر برهامي، والمتحدث باسم الجماعة عبد المنعم الشحات، على أنه لا يمكن اعتبار أي من القوى المتنافسة على السلطة حاكمًا شرعيًا وفقًا للمعايير الإسلامية الصارمة. كان كل من مرسي وعبد الفتاح السيسي، بالنسبة لقادة "الدعوة"، حكامًا علمانيين، وعلى المسلمين طاعة المتغلب منهم من أجل تجنب الشر الأكبر للفتنة (انظر الشحات، ٢٠١٣). من الواضح أن معالم موقف الدعوة القديم بشأن العمل الإسلامي المسلح في التسعينيات تطل برأسها هنا. وعلى الرغم من الخلافات المعلنة مع موقف الدعوة، فإن معظم الجماعات السلفية التقليدية، الحركي والعلمي على حد سواء، قد تكيفت مع السياق الجديد.

١١ تتضمن مذكرات عبد المنعم أبو الفتوح العناصر الأساسية للنقد التي تبنتها معظم الأصوات المعارضة بعد عام ٢٠١١؛ انظر تمام (٢٠١٠).

١٢ انظر «تعريف بالجبهة» غير مؤرخ.

١٣ انظر «التيار الإسلامي العام» غير مؤرخ.

نتيجة لذلك، ظهرت خريطة جديدة للإسلاميين، وخاصة السلفيين، لا تنقسم بين مجموعات حركية ومجموعات علمية/أكاديمية، بل بين مجموعات تقليدية علقت في تصور ينتمي لزمن ما قبل الثورة لدورها، وفصائل ثورية كانت تسعى لإعادة تعريف هويتها ودورها في السياق الجديد. كانت العودة إلى أساسيات علوم الشريعة حاسمة بالنسبة للطرفين لتأسيس مواقفهما.

٣.٤ «وقت الأسئلة الكبيرة»: تعاظم الطلب على التعليم الديني المستقل

توازت التحولات السابقة للفاعلين الدينيين الرئيسيين مع تعاظم الاهتمام العام بدراسة علوم الشريعة. يعود هذا الاهتمام أيضًا إلى العقد الذي سبق الثورة، حيث وُلد جزئيًا من داخل شبكات العديد من الدعاة الشباب، المرتبطين سابقًا بالإخوان، والذين حاولوا التخفيف من الطابع الخلاصي/التطهري للخطابات الإسلامية الموروثة من السبعينيات. في خطبهم وإطلالاتهم في وسائل الإعلام، ركز هؤلاء على الجوانب الأخلاقية والطقوسية للشريعة، تاركين مسائل السلطة السياسية دون معالجة، كما ابتعدوا عن النهج السلفي ونهج الإخوان المسلمين الصارم تجاه مسائل الأخلاق العامة، على سبيل المثال في قواعد الملبس. بعبارة أخرى، حاول الدعاة الجدد صياغة رسالة إسلامية تستجيب لاحتياجات شباب الطبقة الوسطى الجديدة الذين كانوا حريصين على التوفيق بين التزامهم الديني وبين متطلبات حياتهم المهنية وطموحاتهم الشخصية. لم يخش الوعاظ الجدد، وأبرزهم عمرو خالد ومصطفى حسني ومعز مسعود، من الاحتفاء بحب النجاح الدنيوي، طالما أن هذا السعي كان متوازنًا بشعور بالمسؤولية الاجتماعية والامتثال الطوعي لتعاليم العفة الإسلامية.

وجدت هذه الشخصيات جمهورًا فضوليًا كان يبحث عن إجابات جديدة لعدد من الأسئلة المثيرة للجدل. وفي ضوء إصرارهم على كونهم دعاة، وليسوا علماء أو جهة إفتاء، فقد امتنع الدعاة الجدد عن الخوض في قضايا مثيرة للجدل وأحالوا جمهورهم بشكل براغماتي إلى علماء الأزهر. لقد قاموا ضمنًا، وربما بغير وعي، بتقسيم الصورة الشاملة سابقًا للنشاط الإسلامي ونحتوا مجالًا منفصلًا للمعرفة الدينية يختلف عن مجال الدعوة. وقد ذكرت عدة مصادر ممن تمت مقابلتهم لهذه الورقة أن فكرة إنشاء مبادرات جديدة للتعليم الديني لتلبية مثل هذا الفضول الجماهيري تبلورت خلال فترة نشاطهم في دوائر الدعاة الجدد الخيرية والدعوية. في حين قال آخرون إنهم نشطوا في دوائر علي جمعة في نفس الوقت تقريبًا ولذات الأسباب.

وسّعت الاضطرابات التي أعقبت عام ٢٠١١ من نطاق هذا الاهتمام العام وكثفته، حيث كشفت تجربة العامين اللذين أعقبا الإطاحة بمبارك عن خلافات سياسية وعقائدية عميقة بين مختلف الأطراف الدينية الفاعلة، وهي اختلافات لم تكن مفهومة من قبل الغالبية العظمى من المسلمين العاديين. في هذا السياق، بحثت شرائح من الطبقة الوسطى الحضرية، ومعظمهم من الشباب، عن أي طرف لديه المعرفة والشرعية، للتعليق على هذه المسائل.

أكد عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم لم يكن لديهم أي معرفة بعلوم الشريعة قبل عام ٢٠١١، ومع ذلك، فإن المناقشات المحيرة حول البند الدستوري الخاص بالشريعة، وحقوق المسيحيين والمسلمين غير الملتزمين، والأفعال البشعة لجماعة داعش استفزت فضولهم. لقد أصبحوا متحمسين لفهم كيفية ظهور مثل هذه المواقف المتضاربة، وكيف يمكن للمسلم العادي أن يصوغ رأيًا سليمًا في تلك الجدالات. بل أشار بعضهم إلى أن مثل هذه الجدالات المستمرة دفعتهم إلى تخوم الإلحاد. قال أحدهم: «كان وقت الثورة وقتًا لطرح أسئلة كبيرة تتعلق بأسس حياتنا، من الاختلافات الجنسية إلى وجود الله ذاته».

بالنسبة لهذا الجمهور، كانت الرموز الإسلامية متضاربة الآراء التي شغلت وسائل الإعلام تفتقر إلى المصداقية المطلوبة لتقديم الإجابات؛ كانوا يبحثون عن شخصيات تخلو آراؤهم وأساليبهم من التشوه الحزبي. هذا البحث قاد الكثير منهم بشكل طبيعي إلى الأزهر، في حين سعى آخرون إلى جهات أكثر "حيادية". وأكدوا جميعًا على أن متطلبات الحياة لم تسمح لهم بمتابعة طريق الدراسة الرسمية في الأزهر. وحيث كان معظمهم من الطلاب أو المهنيين المحترفين في بداية مسارهم المهني فقد كانوا يبحثون عن برامج تتسم بالمرونة، لكن موثوق بها، يمكنها استيعاب اهتماماتهم دون مطالبتهم بالتفرغ الكامل.

٥. الموجة الثالثة: خريطة الأولية

أدى التفاعل بين العوامل المذكورة أعلاه إلى ظهور خريطة جديدة للتعليم الديني المستقل يمكن رسم خطوطها العامة على النحو التالي:

- برامج مفتوحة خارج الإطار الدراسي الرسمي برعاية الأزهر. يتم الالتحاق بها بشكل رئيسي من خلال "الرواق الأزهري" في القاهرة والمحافظات الأخرى.
- المضايف والساحات[١٤] التي يتم إدارتها بواسطة عدد من ورثة رعاة الطرق الصوفية وتسعى لإحياء جوانب من التقاليد الصوفية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك: العشيرة المحمدية، مضيفة العدوي، مضيفة الدح، مسجد الدردير، ومضيفة أكرم عقيل.
- مبادرات جديدة بدون جذور سابقة في دوائر الأزهر الرسمية أو الطرق الصوفية. أسسها الوافدون الجدد إلى المجال، ذوو خلفيات إما في شبكات الدعاة الجدد أو الحركات الإسلامية. ومن الأمثلة البارزة عليها مدرسة شيخ العامود ودار العماد وأكاديمية الطبري وأكاديمية وحي وأكاديمية ميراث الحبيب.
- المعاهد والمبادرات السلفية. وتشمل مجموعات قديمة من السلفيين، وخاصة الدعوة السلفية في الإسكندرية والدلتا، فضلًا عن الجماعات المتناثرة الجديدة التي تحاول تجاوز الحدود الداخلية للسلفية القديمة في ضوء الوضع بعد عام ٢٠١١.

١.٥ الرواق الأزهري:

طرحت مجموعة علي جمعة فكرة تأسيس مبادرة أزهرية رسمية للتعليم الديني المستقل، قبل أن يلتقطها الطيب بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين. في عام ٢٠١٤، أنشأ الإمام الأكبر رواق الأزهر كهيئة تقدم دروسًا مجانية في العلوم الشرعية للجمهور المهتم. بعد فترة وجيزة من إنشاء الرواق، تم نقله تحت إشراف مكتب الطيب، مما حدّ من تأثير أنصار جمعة (الرواق الأزهري، ٢٠١٧، ص ٩). وتغطي دروس الرواق التخصصات الرئيسية في العلوم الشرعية مثل اللغة العربية، والعقيدة، والحديث، والتفسير، وأصول الفقه، وكذلك تقدم دورات قصيرة في التاريخ (تاريخ الأزهر في الأغلب)، وسلسلة من المحاضرات العامة حول القضايا الجارية، مثل صعود الجماعات الجهادية العنيفة. استفاد الرواق من الرعاية الرسمية للإمام الأكبر ونجح في اجتذاب جمهور واسع. فوفقًا لآخر كتاب سنوي حول البرنامج، تم تسجيل ١٣٠٠٠ مشارك في فصوله. كما توسعت أنشطته إلى ست محافظات أخرى، جميعها في الدلتا، وفرع واحد في أسيوط بصعيد مصر (الرواق الأزهر، ٢٠١٧، ص ٣٣).

منذ البداية، حرص مسؤولو الرواق على استحضار جميع العناصر الرمزية لصورة الأزهر لدى الرأي العام؛ على سبيل المثال، كان التدريس في السنة الأولى يجري في صحن المسجد التاريخي، وأخذت الدروس شكل الحلقة والتزم المشايخ بقواعد الزي الأزهرية التقليدية، بحيث تتجسد كل المكونات اللازمة لاستدعاء السلطة التقليدية لعلماء الأزهر.

أما المناهج فتقليدية أيضًا. يتبع التدريس في الرواق «تقليد السلاسل»، حيث البدء من متون مؤسِّسة يجري تتبع تفسيرها وشرحها من خلال ما تراكم بشأنها من شروح وحواشٍ وتقارير. في المقابل، جرى استبعاد أغلب أعمال الفقه المقارن أو التعليقات التي أعدها الأساتذة المعاصرون. كان المنطق، كما قال أحد المشرفين على الرواق في مقابلة معه، هو «تجنب القراءات الحديثة التي قد تؤدي إلى أي خلافات بين الحاضرين».

اقتصر اختيار النصوص على المتون والشروح التي تحظى بالإجماع من منظور الأزهر، حيث التزم اختيار النصوص، بشكل أو بآخر، بالبلوغرافيا المعروفة لكل طالب أزهري: نصوص الأشعرية عن العقيدة، مثل "جوهرة التوحيد" للقاني؛ أطروحات الشافعي حول أصول الفقه، والتي تحظى بتقدير كبير بين المذاهب المختلفة بالنظر إلى مكانة الشافعي كمؤسس لهذا العلم؛ أعمال إبن حجر العسقلاني في علم الحديث؛ وأطروحات أبو حامد الغزالي فيما يتعلق بالتزكية (للاطلاع على هيكل مناهج الدراسات، انظر الرواق، الأزهر، ٢٠١٧). ومن أجل الحد من أي تشويش غير مرغوب فيه، تم استبعاد النصوص المثيرة للجدل، على سبيل المثال أعمال ابن تيمية أو ابن القيم عن العقيدة، أو الآراء الفقهية غير التقليدية، والتي لا تزال تُدرس في التعليم الرسمي الأزهري. بالإضافة إلى ذلك غابت تمامًا متون السياسة الشرعية- وهي حقل فرعي لعلوم الشريعة يتناول قضايا الشرعية واختيار الحكام - وذلك لتجنب أي إسقاط محتمل على الشؤون الجارية.

ينقسم هيكل الدراسة في الرواق إلى أربعة مستويات مصممة لتقديم معرفة معمقة في الفروع الستة لعلوم الشريعة دون الضغط على الجمهور المنتسب بمواعيد نهائية أو متطلبات صارمة، حيث يمكن للطالب الحصول على إجازة (موافقة أو مصادقة) من المعلم بأنه قد أكمل دراسة كتاب معين. ولا تعتمد الإجازة على استيفاء متطلبات بعينها، مثل استكمال اختبار أو كتابة ورقة بحثية، بل تستند إلى تقييم المعلم بأن الطالب قد اكتسب فهمًا كاملًا للكتاب المعني.

١٤ المضيفة، أو الساحة، هي مساحة متصلة بمسجد صوفي أو ضريح، تستخدم في مجموعة من الأنشطة، مثل استضافة الزائرين أو أعضاء الطريقة وعقد جلسات الذكر أو مجموعات الدراسة. يتم استخدام الكلمتين بنفس المعنى.

ينتمي جمهور الرواق، على الأقل في القاهرة، إلى القطاعات المذكورة سابقًا من الطبقة الوسطى الحائرة - خريجين جدد، موظفين حكوميين في منتصف حياتهم المهنية، وربات البيوت، وما إلى ذلك. لاحظ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن الفئة العمرية للحضور أعلى قليلًا من الفئة العمرية لأولئك الذين يشاركون في مبادرات التعليم الديني المستقلة الأخرى، ومن ثم فمستوى الالتزام يعد منخفضًا؛ ولاحظ عدد من المنتظمين في الحضور أن معظم الجمهور لم يستكمل أبدًا متطلبات مستوى واحد من المستويات الأربعة.

٢.٥ المضايف والساحات: إعادة اكتشاف جوانب من التقليد الصوفي

ظهرت مجموعة ثانية من المبادرات التعليمية من بين الأوساط الصوفية، والتي تمكنت أخيرًا من العودة للحضور العام بعد عقود من الصعود السلفي المستمر. بدأ جيل جديد من العائلات الراعية للطرق الصوفية في إعادة اكتشاف تقاليدهم العائلية في ضوء تجربتهم الشخصية بعد الثورة. ينحدر هؤلاء الشباب من عائلات تجارية، وهم الرعاة التقليديون للطرق في مصر، ولكن الأجيال الجديدة تعرضت لمستويات أعلى من التعليم وأسلوب الحياة الغربيين. على سبيل المثال، درس عمرو يسري، المدير الفعلي الحالي لمضيفة العدوي، الهندسة في الجامعة الأمريكية في القاهرة (انظر مضيفة الشيخ إسماعيل صادق العدوي، ٢٠١١). محمد سامي، وهو مسؤول في مؤسسة طابا للشيخ حبيب الجفري، درس الفلسفة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. لقد احتك كلاهما بشبكات «الدعاة الجدد» و«الإخوان المسلمين» قبل أن يشعرا بخيبة أمل إزاء «مقاربتهم الضعيفة للدين»، كما قال واحد ممن تمت مقابلتهم؛ فقادتهم خيبة الأمل تلك إلى شبكات علي جمعة والجفري.

بالنظر إلى تحرك الطيب لتمييز مشروع الرواق عن شبكة جمعة، تحول معظم تلاميذ جمعة إلى المضايف لمواصلة مساعيهم. في الواقع، تفخر معظم المضايف بإعلان أنها تقدم دروسها تحت رعاية علي جمعة. كما أنها تتبع، بطريقة أو بأخرى، تصنيف جمعة للمتون الشرعية السنية الأساسية (جمعة، ٢٠١٤). يتطابق محتوى هذا التصنيف تقريبًا مع محتوى تصنيف الرواق، مع تركيز إضافي على جانب التزكية. مع ذلك، وبالنظر إلى العداء المعروف عن تلاميذ جمعة للنهج السلفي، فإن دروس معظم المضايف لا تتردد مطلقًا في الخوض في أسئلة العقيدة المثيرة للجدل والتي تميز الأسلوب الأزهري عن الطريقة السلفية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس الرواق، تركز المضايف بشكل حصري على العلوم الشرعية ولا تبدي أي اهتمام بتدريس مقررات في التاريخ أو تنظيم محاضرات حول القضايا العامة، إذ تعتبر أن هذه الموضوعات تخص الأزهر حصريًا. على الرغم من أن مقاربتهم تختلف قليلًا، فإن مشرفي المضايف حريصون على علاقات قوية مع إدارة الأزهر. فهم يرون دورهم كمكمل لجهود الرواق ويشجعون طلاب كليات الأزهر على المساهمة في أنشطتهم.

أشار عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن المضايف والساحات تجذب جمهورًا أكثر التزامًا من جمهور الرواق، وقالوا إن هذا يرجع إلى تركيز المضايف الحصري على العلوم الشرعية. هذا التركيز لا يجتذب الجمهور العادي الذي عادةً ما يظهر في دروس الرواق. وبالمثل، فالحضور عادة أصغر سنًا من المترددين على دروس الرواق، فمعظمهم من الطلاب والخريجين الجدد الذين لديهم الوقت اللازم لاتباع هذا الطريق العلمي الشاق.

أما شكل الإدارة الداخلية للمضايف فهو غير مستقر إلى حد ما، حيث يتم إدارتها إلى حد كبير بشكل شخصي، اعتمادًا على الأسر الراعية التقليدية، فلا تفرض المضايف مثلًا رسومًا على المشاركين في دروسها. ويقوم ورثة الشيوخ المؤسسين للمضايف الثلاث الرئيسية بإدارتها: العدوي والدح («ساحة الدح، ٢٠١٥») وأكرم عقيل («مضيفات أكرم مظهر»، ٢٠١٧). بمعنى آخر، يبدو النموذج الإداري امتدادًا لنموذج إدارة الطرق التقليدي.

٣.٥ مبادرات جديدة بدون روابط رسمية مع الأزهر أو الطرق الصوفية

ظهرت المجموعة الثالثة من المبادرات من خارج كل من الأزهر والمضايف الصوفية. ومن الأمثلة الأكثر شهرة مدرسة شيخ العامود، وأكاديمية وحي، وأكاديمية ميراث الحبيب، وأكاديمية الطبري، ودار العماد.

على الرغم من أن العديد من المبادرين درسوا في الأزهر، فإن الدافع الرئيسي لمشاركتهم في تدريس العلوم الشرعية كان مختلفًا عن النخبة الإصلاحية الأزهرية الجديدة. فقد تطور اهتمامهم بتدريس العلوم الشرعية من خلال النقاشات التي تم عرضها سابقًا داخل التيارات الإخوانية أو السلفية، أو خلال سنوات النشاط في دوائر الدعاة الجدد. الأسئلة التي ألهمتهم كانت تلك المتعلقة بمستقبل المشروع الإحيائي في سياق ثوري - كيفية التوفيق بين مبادئ هذا المشروع وبين المطالب المتزايدة بالديمقراطية والحريات الشخصية، وكيف يمكن لدراسة العلوم الإسلامية الكلاسيكية أن تساعد وتجيب على حيرة جيل من الشباب فيما يتعلق بالعديد من المواقف الدينية المتعارضة التي يتعرضون لها.

الشيخ أنس السلطان، مؤسس شيخ العامود،[١٥] مثال على ذلك. بعد ارتباط قصير بجماعة الإخوان المسلمين، انشق عنها تحت ضغط الأحداث المتتالية التي توجت بمقتل شيخه عماد عفت في واحدة من احتجاجات ميدان التحرير في ديسمبر ٢٠١١. وقد سمحت له مشاركته النشطة في التعبئة منذ الأيام الأولى للاحتجاجات أن يلمس «تعطش الشباب» لمعرفة المزيد عن الأسس النظرية للمواقف الدينية المتضاربة. هناك قناعة تكمن في رؤيته بأن الوقت قد حان الآن للاستثمار في مشاريع تعليمية طويلة الأجل تهدف إلى إعادة بناء علاقة المسلمين المعاصرين بتراثهم بما يتجاوز التوظيف السياسي الضيق من قبل الأزهريين والإسلاميين على حد سواء. وكان المدخل لهذه المحاولة هو إحياء الطابع التعددي للميراث الكلاسيكي لعلوم الشريعة.

على الرغم من أن مؤسسي المبادرات الجديدة يعتبرون أن المنهج الأزهري في تدريس علوم الشريعة يمثل تقليدًا راسخًا ومستمرًا، فإنهم يتحركون بحرية أكبر داخل حدود هذا المنهج. فالبعض يقترب من ضفاف السلفية، بينما يقترب الآخرون من الضفاف الصوفية. كما أن أسلوب هؤلاء القادمين الجدد في التعاون مع الأزهر هو أسلوب انتقائي إلى حد ما ولا يتبع مسارًا موحدًا. على سبيل المثال، وقّعت أكاديمية الطبرى بروتوكولًا رسميًا مع دائرة الوعظ والإرشاد في الأزهر لوضع أنشطتها تحت الإشراف المباشر للأزهر. وشمل ذلك اختيار النصوص التي يتم تدريسها والمشايخ المدرسين («أكاديمية الإمام الطبري"،٢٠١٦). في حين تحافظ ميراث الحبيب، من ناحية أخرى، على علاقة غير رسمية مع أساتذة الأزهر، حيث يحتفظ المعلمون الأزهريون بحرية مطلقة في اختيار النصوص التي يتم تدريسها، ولا يلتزمون بالمناهج التي تُتبع في الرواق وفي باقي المضايف. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد تركيز "ميراث الحبيب" على الجانب الصوفي من التقليد الأزهري («ميراث الحبيب»). على النقيض من ذلك، تتميز مدرسة شيخ العامود بانفتاحها على مختلف جوانب التقليد الأزهري، بما في ذلك بعض العناصر السلفية (العطار، ٢٠١٧).

أكد العديد من مؤسسي هذه المبادرات على الحاجة إلى استكمال دراسة العلوم الشرعية بدراسة العلوم الاجتماعية الحديثة. لقد تحققت هذه الفكرة بشكل كبير في تجارب شيخ العامود وأكاديمية وحي، حيث وسعت المجموعتان من نطاق مناهجهما الدراسية لتشمل دورات تمهيدية في الاقتصاد وإدارة الأعمال والتنمية البشرية وعلم النفس.[١٦]

هذا هو ما جعل من «تكاملية المعرفة» مكونًا رئيسيًا في رسالة شيخ العامود. يختلف هذا التكامل بوضوح عن آراء منظري الصحوة الأوائل حول شمولية التصور الإسلامي للحياة. في هذه المساحات الجديدة، بالكاد تظهر مصطلحات مثل «الاقتصاد الإسلامي»، على سبيل المثال. على العكس من ذلك، وعلى غرار الدعاة الجدد، هناك احترام كبير للطبيعة المستقلة والمتخصصة لهذه الحقول النظرية، وليس هناك أي ادعاء بأن المعلمين يقدمون نهجًا إسلاميًا جديدًا لدراستها. الهدف ليس طرح منظور إسلامي خاص بالاقتصاد أو الإدارة، ولكن تزويد الطالب بالمعرفة اللازمة لدخول سوق العمل بالتزاوج مع فهم معمق بأغراض الوحي وكيفية استنباط الأحكام الشرعية. مثل هذا الفهم، الذي يُدرس عبر محور علوم الشريعة، سوف يتيح للطالب أن يصبح رجل أعمال مسلمًا ناجحًا أو موظفًا مسلمًا جيدًا. أما الأسئلة الكبرى المتعلقة بطبيعة النظام الاقتصادي الحالي وما إذا كان متوافقًا مع الحظر الإسلامي الصارم للربا، على سبيل المثال، فتُترك مفتوحة للنقاش في الفصول.

وقد أثرت الخلفية المهنية للمؤسسين في تصميم الدورات الدراسية وطرق التدريس في هذه المساحات. على عكس رواق الأزهر، لا يوجد أي ادعاء بإحياء أي سلطة تقليدية. فمقرات هذه المبادرات أقرب شبهًا إلى الفصول الدراسية الحديثة، حيث محاضر يلقي محاضرة قصيرة حول موضوع معين، ويخصص باقي الوقت للمناقشات والمداولات. وعلى عكس الأسلوب الشخصي لإدارة المضايف، استفاد مؤسسو المبادرات الجديدة من احتكاكهم بشبكات الدعاة الجدد. حيث تتبع تلك المبادرات نمطًا إداريًا أقرب لإدارة المشروعات الحديثة أو الشركات الناشئة، فيعتمدون على الرسوم الدراسية للطلاب ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة للإعلان عن أنشطتهم.

وفي ضوء القيود الشديدة التي فرضت على المجتمع المدني في فترة ما بعد ٢٠١٣، تميل معظم هذه المبادرات إلى إبقاء أنشطتها في الظل، بهدف تجنب أي تدخل من الجهات الأمنية. على سبيل المثال، يستخدم المؤسسون عادة أي مظلة قانونية متاحة لهم، مع تسجيل معظمهم كجمعيات أو مؤسسات أهلية. وتتبع عملية التمويل أيضًا طرقًا غير رسمية، حيث لا يزال القادمون الجدد حريصين على إبقاء مصادر التبرعات التي يتلقونها بعيدة عن رقابة وزارة التضامن الاجتماعي، وبشكل عام، يعتمدون على الرسوم الدراسية. لكنّ عددًا من المسؤولين ذكروا في المقابلات أنهم يتلقون مساهمات مالية متنوعة لا تظهر أبدًا في السجلات المقدمة لمفتشي الوزارة. نتيجة لذلك، يعتقد معظمهم أن حملة علنية لجمع الأموال مثلًا يمكن أن تؤدي إلى ضربة أمنية.

١٥ يشير الاسم إلى دروس الحلقات التقليدية في الأزهر، حيث اعتاد كل عالم اتخاذ أحد أعمدة المسجد كمركز لحلقته ودروسه. انظر «شيخ العامود» (غير مؤرخ).

١٦ يمكن الاطلاع على خريطة الدورات على الإنترنت («شيخ العامود»، غير مؤرخ).

٤.٥ الشبكات السلفية بعد 2011: البقاء على قيد الحياة رغم كل الصعاب

على الرغم من الانتكاسات القوية، فإن التقليد السلفي أبعد ما يكون عن الاختفاء. كما أشرنا أعلاه، فإن العودة السلفية الحالية إلى دراسة العلوم الشرعية تستبطن رغبة في الانسحاب من المعترك السياسي والعودة إلى نقطة البداية. تختلف نتائج هذا التراجع وفقًا للانقسامات الجديدة بين السلفيين التقليديين والثوريين.

على سبيل المثال، استُنزفت طاقة "الدعوة السلفية" بفعل الجدالات مع الفصائل الإسلامية الأخرى على مدار ما يقرب من عامين. ومن أجل تجنب المزيد من الاستنزاف، أعلن الشيخ أحمد حطيبة والشيخ إسماعيل المقدم، القامتان الفكريتان الرئيسيتان للمجموعة، أعلنا انسحابهما من أي مناقشات سياسية أخرى واقتصر ظهورهما العلني على الدروس في معهد الفرقان. بالنسبة إلى عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يُنظر إلى هذا الانسحاب على أنه دعوة مبطنة لأتباع "الدعوة" إلى الابتعاد عن المناقشات السياسية الحالية وإعادة تركيز جهودهم على الوعظ والتعليم. في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٤، استؤنفت دروس «الفرقان» في عدد محدود من المساجد في الإسكندرية - أبرزها مسجد نور الإسلام - وفي أماكن أخرى في دلتا النيل. والمدرسون، سواء كانوا جزءًا من الجيل المؤسس أو الجيل الجديد من قادة "الدعوة"، حاصلون بالفعل على شهادات أزهرية، وبالتالي تمكنوا من تجنب قيود وزارة الأوقاف.

كذلك تم تعديل محتوى الدروس قليلًا لتلائم محاولة إعادة تموقع "الدعوة السلفية" كعامل استقرار ضد التجذير المتزايد للشباب الإسلامي. فتم جمع نصوص الدعوة القديمة التي كانت تنتقد العمل الإسلامي المسلح وأتيحت عبر الإنترنت، تحت عنوان «مكافحة الخوارج الجدد». يشير المصطلح إلى طائفة إسلامية قديمة متمردة اعتبرت جميع الحكام المسلمين من وقت الخليفة الثالث مرتدين، ووسعت مفهوم الردة ليشمل الغالبية العظمى من المسلمين الذين أطاعوا هؤلاء الحكام. تحتوي المجموعة على عناوين مثل «في فقه الجهاد» و»السلفية وأساليب التغيير»، وكلاهما نشر في عام ١٩٩٤؛ «فقه الاختلاف»، نشر في عام ٢٠٠٠؛ و «دعوة لترشيد العمل الجهادي»، الذي نشر في عام ٢٠٠٩. أصبحت دراسة هذه النصوص جزءًا لا يتجزأ من الدروس المستأنفة في الفرقان.

في عام ٢٠١٤، أصدرت وزارة الأوقاف قرارًا يلزم جميع معاهد الجمعيات الأهلية بوقف الدروس الدينية حتى تقوم الوزارة بمراجعة مناهجها. تميل آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى التقليل من الآثار السلبية لهذا القرار نتيجة عجز الوزارة المتوقع عن تفعيله. فكما تظهر زيارة سريعة لموقع يوتيوب فالمحاضرات ما زالت تُلقى في «الفرقان» من قبل رموز "الدعوة" (انظر، على سبيل المثال، «القرآن والإنسانية"، ٢٠١٨). عبّر أحد منتسبي «الدعوة» الذي رفض ذكر اسمه عن التشكك العام في قدرة الوزارة على تنفيذ قرارها بوضوح إذ قال إن «المحاولات الحالية لاستبعاد المكون السلفي من دائرة الإجماع الإسلامي متناقضة داخليًا ومحكوم عليها بالفشل ... يشكل المذهب الحنبلي جزءًا لا يتجزأ من التقليد الأزهري وحتى الأطروحات الأكثر إثارة للجدل لابن تيمية وتلاميذه يتم تدريسها في فصول الحديث والعقيدة في الأزهر».

ومع ذلك، أقرت المقابلات بأن نسبة المشاركة في دروس "الدعوة" قد انخفضت بشكل حاد، وأنها تجتذب فقط أولئك الذين يعتبرون أنفسهم سلفيين بالفعل. تم تقديم تفسيرات مختلفة لهذا التراجع، لكن جميعها تؤكد على أن الحملة الإعلامية النشطة ضد التيار السلفي قد نجحت في تثبيط أعداد كبيرة من المنتظمين عن العودة إلى الدروس.

كان مصير "أنصار السنة" أكثر كآبة من مصير الدعوة. بالنظر إلى انفتاح الأنصار على الاتجاهات السلفية المختلفة، كما ذُكر أعلاه، فإن غالبية معتنقيها لم يتبنوا مواقف واضحة بشأن الأزمات السياسية لعام ٢٠١٣؛ بل انقسموا بين نقيضي "الدعوة السلفية" والإخوان المسلمين، مما جعلهم أكثر عرضة للتدخل الأمني وما يتبعه من تقييد.

ذكر مسؤول في قسم التعليم في "الأنصار" أن القيود الأمنية أدت إلى قيام عدد كبير من الفروع المحلية بوقف أنشطتها طواعية، في حين تمكن آخرون من التوصل إلى اتفاقات بحكم الأمر الواقع مع مسؤولي الأمن المحليين لمواصلة التدريس، بشرط أن يتجنبوا أي مشاركة في المناقشات السياسية. ادّعى المسؤول نفسه أن حجم الجمهور قد انهار إلى ما يقرب من ربع نسبة الإقبال قبل عام ٢٠١١، وأن وتيرة الدروس تتوقف عادة بسبب قلة الحضور. كما تنبأ بأن السياسات الجديدة للأسرة المالكة السعودية، والتي تهدف إلى التخفيف من التأثير الوهابي الإقليمي، سوف تسفر عن آثار سلبية على أنشطة الأنصار. وقال: «إن المساس بتأثير الوهابية في بلدها الأصلي يعني اهتزازًا شبه تلقائي لصورة الأنصار في مصر». كما يعتقد أن الحد من المنح الدراسية المقدمة للسلفيين المصريين في الجامعات السعودية سيؤثر حتمًا على الروابط الفكرية بين الجانبين.

في المقابل، استجابت الجمعية الشرعية للقيود الأمنية من خلال الشروع في مراجعة أكثر شمولًا لمهمتها. تبدو الجمعية في الوقت الراهن راضية عن حصر أنشطتها في مجال الأعمال الخيرية. في أواخر عام ٢٠١٣، أصدر النائب العام مذكرة قضائية بتجميد الأصول المصرفية للجمعية، في سياق التحقيق في صلاتها المفترضة

بالإخوان المسلمين؛ وتم رفع هذا الحظر في عام ٢٠١٤. وردًا على ذلك، أغلقت الجمعية طواعية معاهدها. في الوقت الحالي، تم إيقاف الدروس في معاهد الجمعية تمامًا ولا يوجد أي ميل لاستئنافها في أي وقت قريب («الجمعية الشرعية» غير مؤرخ). بطبيعة الحال، لا تزال الرسالة التي ينشرها خطباء الجمعية في العديد من المساجد تتبع التعاليم السلفية، لكنها تركز أكثر على الجانب الأخلاقي للمنهج السلفي، على سبيل المثال قضايا الملبس وممارسة الشعائر الدينية الأساسية ("الجمعية الشرعية» غير مؤرخ).

من ناحية أخرى، كانت مصائر الأيديولوجيين السلفيين الثوريين هي الأكثر مأساوية. انتهى المطاف بالكثير منهم في السجن، مثل حسام أبو البخاري - الذي يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة منذ ٢٠١٣ - أو في المنفى، لا سيما في تركيا. على هذا النحو، من الصعب جدًا اتباع مسارهم الفكري الحالي دون المساس بالأمن الشخصي للباحث أو المحاور.[١٧] لذلك سأقتصر في هذا القسم على تتبع المناقشات المتاحة عبر الإنترنت.

كما هو متوقع، فإن السؤال الرئيسي الذي يهيمن على المناقشات في المنفى هو كيف وصل المشروع الإحيائي وعلماؤه إلى طريق مسدود، عالقين بين احتواء كامل من قبل النخبة العسكرية الجديدة الحاكمة أو معاناة هزيمة سياسية ساحقة. ردًا على ذلك، عادةً ما يعود عدد من هؤلاء المفكرين إلى اللحظات التأسيسية للدولة الحديثة. ويمكن استنتاج أطروحة مشتركة من مداخلاتهم: بينما أمكن للسلطات المعرفية الدينية في عالم ما قبل الحداثة أن تخلق مجالًا مستقلًا بشكل عملي لممارساتها متحررًا من تدخل السلطة السياسية، فإن الدولة الحديثة طغت على كل جوانب الحياة الاجتماعية ودمرت إمكانية استقلالية العالِم، تاركة إياه بين خيارين لا ثالث لهما: إما العمل كوكيل للدولة الحديثة أو الانضمام إلى العمل السياسي الإسلامي المعارض الذي يهدف إلى الاستيلاء على سلطة الدولة (انظر الهامي، ٢٠١٧). وبالتالي، لم يعد الجمع بين الأسئلة الكلاسيكية لعلوم الشريعة مع الأسئلة النظرية والاستراتيجية حول كيفية الاستيلاء على سلطة الدولة مجرد ترف أو انحراف؛ بل هو ضرورة، إذا أراد العلماء استعادة دورهم العضوي كحراس للقيم الأساسية للمجتمع.

تبحث عدد من هذه الأصوات السلفية الثورية، على سبيل المثال محمد الهامي، عن أساس نظري لأطروحاتهم في أعمال سيد قطب ومنظرين جهاديين مثل رفاعي سرور (رفاعي، ٢٠١١، ٩ أغسطس). ومع ذلك، فإن الهموم الشرعية لهؤلاء المنظرين، مثل النقاشات مع الصوفية أو الشيعة، على سبيل المثال، لا تشكل مكونًا رئيسيًا في مرجعية السلفيين الثوريين.

على هذه الخلفية، تم تأسيس «رواحل»،[١٨] وهو معهد تعليمي وثقافي، في تركيا في أواخر عام ٢٠١٧ لتعزيز الأفكار السلفية الثورية بين الشتات الإسلامي العربي (غير مؤرخ). يصف بيان الرسالة الخاص بالمعهد بأنه «يساهم في تلبية حاجة الأمة لبناء نخبة شابة واعية ومتخصصة». هدفها هو «جذب الشباب الواعدين والموهوبين وتوجيههم إلى دراسة المجالات اللازمة لنهضة أمتنا». من الواضح غياب التركيز الحصري على العلوم الشرعية، ناهيك عن تدريسها على المنهج السلفي. مثلها مثل "شيخ العامود" وآخرين كثر، تنقسم الدراسة في رواحل إلى مسارين: مسار شرعي ومسار عام.[١٩] ومع ذلك، فإن محتوى المسارين يختلف اختلافًا كبيرًا عن محتوى مساري "شيخ العامود". يقدم المسار الشرعي في "رواحل" نسخة مبسطة للغاية من المنهج السلفي. لم أتمكن من اكتشاف بنية واضحة لذلك المسار تشبه تلك الموجودة في معاهد "الدعوة" أو "أنصار السنة"؛ فلا يتاح على صفحة المؤسسة على فيسبوك سوى عدد قليل من المحاضرات لعلماء مصريين وعرب في المنفى، تتناول موضوعات عامة متعلقة بممارسة الشعائر والأخلاق الشخصية، أقرب إلى محاضرات الدعاة في وسائل الإعلام من الدروس السلفية المعتادة.

على النقيض من ذلك، فإن المسار العام أكثر إثارة للاهتمام، حيث يتناول مجموعة واسعة من القضايا، بدايةً من المحاضرات حول الإدارة العامة إلى التحليل التاريخي للثورة والثورة المضادة في العالم العربي، حيث يظهر القادة السابقون للجماعات الإسلامية المسلحة إلى جانب النقاد الإسلاميين الديمقراطيين/العقلانيين، مثل الدكتور سيف عبد الفتاح، وعادة ما تتخلل آراء سيد قطب حول الحاكمية محتوى المحاضرات.

في نهاية الأمر، قد يكون من الصعب النظر إلى "رواحل" على أنها مبادرة للتعليم الديني المستقل، ومع ذلك فهي لا تزال تجربة مهمة تتطلع إلى استئناف المهمة التي تبلورت وسط الاضطرابات الثورية في مصر، وهي تضفير عناصر المنهج السلفي مع الأفكار القطبية الجذرية ونقد مدرسة ما بعد الاستعمار للدولة الحديثة، وكذلك – وهو أمر مثير للاهتمام - عناصر من أدبيات التنمية البشرية، للمساهمة في تشكيل ذات مسلمة ثورية.

١٧ يمكن الاطلاع على بعض الأمثلة المهمة على مداخلات المثقفين الإسلاميين المنفيين في المجلة الإلكترونية «كلمة حق» (كلمة حق، ٢٠١٧).

١٨ رواحل هي جمع كلمة راحلة، وتعني الناقة الصالحة أو القادرة على العمل والسفر. يتم استخدام المصطلح هنا بشكل مجازي للدلالة على جيل مستهدف قادر على المساهمة في نهضة الأمة الإسلامية.

١٩ تتوفر بعض مقاطع الفيديو من المحاضرات على صفحة المجموعة على فيسبوك.

٦. الموجة الحالية: مستقبل غامض

يتصف مشهد التعليم الديني المستقل الذي تم عرضه أعلاه بقدر من الغموض وعدد من التناقضات التي سوف تشكل مساره المستقبلي. سيركز هذا القسم الأخير على بعض أوجه الغموض هذه، كما اتضحت من خلال العمل الميداني.

إن المحاولات الرامية إلى تعزيز احتكار أزهري في مجال التعليم الديني تعوقها، للمفارقة، الطبيعة التعددية والمتنازع عليها للتقليد الأزهري نفسه. لقد حاولت هذه الورقة إلقاء الضوء على الحضور القوي لعلماء الإخوان المسلمين والسلفيين، ونهجهم، في صفوف الأزهر. وشروط وزارة الأوقاف المتمثلة في أن يقوم أزهريون بالتدريس في المعاهد السلفية قد تمت تلبيتها بسهولة من قبل المعاهد السلفية الرئيسية، بالنظر إلى أن أبرز المدرسين في تلك المعاهد هم إما ممن درسوا في الأزهر أو من حاملي الشهادات الأزهرية. علاوة على ذلك، أكدت المقابلات مع نشطاء سلفيين أن المناهج التي تدرس في هذه المعاهد تشمل أجزاء رئيسية من مناهج الأزهر. على هذا النحو، فإن أي محاولة رسمية في المستقبل لاقتلاع النزعات السلفية من كليات ومؤسسات الأزهر، أو خارجه، قد تؤدي إلى المساس بالإجماع الحالي حول الطيب والصورة التعددية للأزهر التي يكافح من أجل الترويج لها.

بالإضافة إلى ذلك، تصطدم محاولات الطيب، وبدرجة أقل شبكة علي جمعة، لإحياء الدور الكلاسيكي المتصور للعالم الأزهري كحارس لقيم المجتمع بدلًا من كونه مجرد وكيل حكومي، بحقيقة انتفاء الظروف المادية والاجتماعية المطلوبة لهذا الدور. لقد تمكن الأزهر من القيام بدوره التقليدي نتيجة توفر شرطين: الاستقلال المالي لعلمائه، والتدخل المحدود من قبل النخب الحاكمة في شئونه. يظهر التحليل أعلاه أن هذين الشرطين قد تآكلا خلال القرن الماضي، بل إن الدور الذي يلعبه الطيب حاليًا في العمل العام تيسر جزئيًا عن طريق تقارب محسوب مع النخب الحاكمة المحلية والإقليمية، التي شعرت بالقلق من صعود الإسلاميين. إذا تغير هذا الموقف الرسمي لأي سبب من الأسباب، فقد يتعرض الدور العام للأزهر للخطر مرة أخرى. بمعنى آخر، فإن محاولة الأزهر استعادة استقلاليته وممارسة احتكار التعليم الديني تعتمد ماليًا وسياسيًا على عوامل خارجة عن إرادته.

على الجانب الآخر، في مواجهة ضغوط التوسع السريع، تضطر المبادرات الجديدة خارج الدوائر الأزهرية والصوفية إلى إعادة تحديد مهامها: هل هي في الأساس مؤسسات أكاديمية تهدف إلى تعريف جمهور متعطش بأساسيات العلوم الشرعية، أم أنها أيضًا منصات ثقافية/سياسية، على غرار مؤسسات الإخوان والسلفيين، التي تعمل على تعزيز فهم محدد وشامل للإسلام؟ حتى الآن، تقع إجابات معظم المؤسسين في مكان ما في الوسط: فهي تعتقد أنه من المستحيل فصل دراسة العلوم الشرعية عن دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى، لأن كلتيهما ضروريتان لبناء الذات الإسلامية، لكنها أيضًا تحجم عن تطوير نهج مختلف اختلافًا جذريًا في مسائل العلوم الاجتماعية، على غرار نهج منظري الصحوة. هذا الموقف المختلط غير مقنع بالضرورة لعدد من العلماء الأزهريين الذين يشاركون في أنشطة تلك المبادرات التعليمية. لقد عبر عدد من المعلمين السابقين في "شيخ العامود" عن قلقهم من أن المعهد يفقد صرامته المنهجية بسبب هذا النهج المختلط. ونتيجة لذلك، انفصل عدد من المعلمين المتشككين عن المعهد وانتقلوا إلى أماكن أخرى، مثل "ميراث الحبيب" وأكاديمية الطبري، الملتزمين حصريًا بتدريس العلوم الشرعية.

وأخيرًا، فالمحاولات السلفية لإعادة التموضع يشوبها أيضًا بعض الغموض والتوترات. إن محاولة السلفيين الثوريين تخفيف المكون العقائدي لمنهجهم من خلال مزجه مع عناصر راديكالية أخرى، تخاطر بفقدان الجانب الفريد من المنهج السلفي، أي طموحه في الحد من فوضى تفسيرات مثقفي الإحياء عن طريق ربطهم بالمناهج الصارمة للأجيال الأولى من المسلمين. وفقًا لذلك، يخشى بعض علماء السلفيين التقليديين من أن تؤدي محاولة إحداث ثورة في السلفية إلى ذوبان السلفيين أنفسهم داخل التيار الإسلامي الشعبوي الأوسع وفقدانهم لخصوصية منهجهم. من ناحية أخرى، تظهر تجربة "الدعوة" أن محاولات إعادة اختراع السلفية كعامل للاستقرار تهدد بنفس القدر بتفكيك الخطاب السلفي من الداخل. إنها مهمة شاقة، تكاد أن تكون مستحيلة، ذلك التوفيق بين الميل المعتدل الجديد للدعوة مع العناصر الراديكالية الأخرى المكونة للمنهج السلفي الحالي، والمولدة بحد ذاتها للتجذير، مثل مفهوم الحاكمية. كما أنه من الصعب بشكل خاص متابعة هذه المهمة في السياق المضطرب الحالي.

أما الغموض الرئيسي الذي لا يزال يهيمن على كل هذه المبادرات فهو موقفهم من فكرة الإحياء نفسها. من الواضح أن حلم المشروع الإحيائي لا يزال حيًا وقادرًا على الإلهام، على الرغم من تعرضه لهزات قوية. في الواقع، فالأطراف الدينية الفاعلة حاليًا عادة ما تطرح جهودها التعليمية باعتبارها تصحيحًا للخطاب الإحيائي، وليست خروجًا عنه.

ومع ذلك لا تزال هناك اختلافات كثيرة بين هذه الأطراف الفاعلة بشأن طبيعة هذا المسعى التصحيحي نفسه. على سبيل المثال، فهم يشتركون في وصف جهودهم بأنها عودة إلى الفهم الأصلي للإسلام، ولكن على عكس علماء الإحياء الأوائل - العقلانيين والسلفيين على حد سواء - لم تعد أسس هذا الفهم واضحة.

هل هو نهج بسيط ومباشر وموحد للتعامل مع النصوص بشكل يتجاوز التقاليد المذهبية القديمة، أم هو نهج تعددي يفترض مسبقًا انتماء المؤمن لمذهب بعينه؟

كذلك يتفق الفاعلون الجدد مع الهدف النهائي لمساعي الخطابات الإحيائية أي استنبات ذات مسلمة مجردة قادرة على الانخراط بحرية في حياة المجتمع الوطني الحديث. ومع ذلك، فإنهم يختلفون اختلافًا كبيرًا بشأن تفاصيل صورة هذا المجتمع المرغوب: مجتمع متناغم أو موحد بشكل كبير تلعب فيه سلطة الدولة - التي تسيطر عليها نخبة تقليدية أو ثورية - دورًا رئيسيًا، أم طيف من المؤسسات المجتمعية تتفق على حد أدنى من القيم الأساسية التي تعتمد في حياتها جزئيًا على جهود الفقيه المستقل/غير الحزبي؟

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من اتفاقهم على ضرورة العودة إلى دراسة العلوم الشرعية كجزء من سعيهم التصحيحي، فإن الغرض من الدراسة هو أيضًا موضع خلاف: هل الهدف هو تزويد الجمهور بفهم إسلامي نهائي وشامل للمعضلات الاجتماعية الحالية، أم تزويده بالأدوات اللازمة لصياغة مواقفه الإسلامية المختلفة بشأن هذه الأسئلة؟ كما أن دور العالم هو أيضًا موضوع نقاش: هل هو مشارك نشط في التعبئة السياسية، أم حارس لمجموعة من القيم المجتمعية الأساسية، بغض النظر عن تحولات المجال السياسي؟

٧. خلاصة

يوضح العرض السابق أنه من الأفضل فهم الطفرة الحالية في التعليم الديني المستقل على خلفية أزمة الخطابات الإحيائية. كانت هذه الخطابات تمر بالفعل بمرحلة تفكك في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأتت الثورة المصرية في عام ٢٠١١ لتكشف وتعمق تناقضاتها الداخلية. أوضحت الأحداث التي تلت ذلك أن الخطابات الإحيائية، سواء في شكلها الأزهري أو الإسلاموي، غير قادرة على استيعاب رغبات وأزمات ومخاوف قطاعات اجتماعية جديدة ضمن مناهجها التفسيرية وطرق عملها، وأنها كانت تواجه طيفًا من الأصوات الناقدة يتسع بشكل مطرد؛ حيث شمل علماء أزهريين جددًا، ونشطاء إسلاميين محبطين، وشرائح من الطبقة الوسطى الجديدة المأزومة. وعلى الرغم من دوافعهم المتناقضة، فإن الفاعلين الدينيين الرئيسيين يتفقون على ضرورة العودة إلى نقطة البداية للتعاطي مع هذه المعطيات الجديدة: أي سؤال كيفية التعامل مع نصوص الوحي، وهو نفس السؤال الذي انطلقت منه الخطابات الإحيائية منذ نهاية القرن التاسع عشر. كذلك أظهر التحليل أعلاه أيضًا كيف كشفت أحداث عام ٢٠١١ عن فرص سياسية جديدة ومجموعة من الموارد الرمزية والمادية التي سمحت بتجسيد محاولة العودة للسؤال المركزي في مبادرات تعليمية جديدة.

مع ذلك، سيكون من الخطأ القفز إلى استنتاجات متسرعة بشأن مستقبل هذه الجهود الجديدة أو مستقبل الأفكار الإحيائية بشكل عام. لا يبدو على حلم الإحياء المحاصر أي علامة تشير إلى ذبوله بشكل نهائي قريبًا، بل يبقى مصدر إلهام للفاعلين الدينيين الذين يدركون مهمتهم كتصحيح لمشاريع النهضة وليس قطعًا معها. ومع ذلك، حاولت في الجزء الأخير من هذه الورقة تسليط الضوء على عدد من التناقضات الداخلية التي تهدد استدامة المجموعات الجديدة، حيث توجد اختلافات كبيرة بين مساعيها التصحيحية، تشمل أسئلة حول المنهج، وصورة المجتمع المرغوب فيه، وموقع سلطة الدولة على أجندة الفقيه، والغرض من دراسة العلوم الشرعية ودور عالم الدين نفسه. وفي ضوء المناخ المقيد الذي يحول دون تدفق وتفرع النقاش العام فمن غير المحتمل أن يتم حل هذه الاختلافات قريبًا، كما أن الارتباك الناتج عن ذلك بين الجهات الفاعلة الجديدة سيمنح الأشكال القديمة المأزومة المزيد من الوقت للاستمرار.

٨. المراجع

- Gesink, I. F. (2009). Islamic reform and conservatism: Al-Azhar and the evolution of modern Sunni Islam. New York: I.B. Tauris.
- Mitchell, T. (1991). Colonizing Egypt. Berkeley: University of California Press.
- أبو زهرة، م. (١٩٩٦)، تاريخ المذاهب الإسلامية. القاهرة، دار الفكر العربي.
- أكاديمية الإمام الطبري (١٥ يوليو ٢٠١٦) التعريف بالأكاديمية. مدونة https://tinyurl.com/y4r98d8k .
- إلهامي، م. (٣١ مارس ٢٠١٧)، اجتماع الموتى في البحر الميت. مدونة على الرابط التالي: http://melhamy.blogspot.com/2017/03/.
- برنامج حزب الوسط (غير مؤرخ) على الرابط التالي: https://tinyurl.com/y3yn5ndl.
- البنا، ح. (١٩٩٩)، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. القاهرة، دار الدعوة.
- تعريف بالجبهة https://tinyurl.com/yyw4ejmt.
- تمام، هـ. (محرر) (٢٠١٠) عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على طريق الحركة الإسلامية (١٩٧٠ – ١٩٨٤) القاهرة، الشروق.
- التيار الإسلامي العام (غير مؤرخ) على فيسبوك https://tinyurl.com/yykg8mf7.
- جمعة، ع. (٢٠١٤) الكتب المكونة للفكر الإسلامي السني https://tinyurl.com/yydzpsaq.
- الخوارج الجدد (غير مؤرخ) على الرابط التالي https://tinyurl.com/y3l3bkdz.
- رفاعي، ي. (٩ أغسطس ٢٠١١). فضيلة الشيخ رفاعي سرور في استضافة الدكتور حسام أبو بخاري على قناة الحكمة. (فيديو) https://www.youtube.com/watch?v=xx9pPdGJsA0.
- رواحل (غير مؤرخ). على فيسبوك https://tinyurl.com/y3t78jvo.
- رواحل (غير مؤرخ) فيديو على فيسبوك https://tinyurl.com/yxovjuzv.
- الرواق الأزهري (٢٠١٧). تقرير الرواق الأزهري. القاهرة، مشيخة الأزهر.
- ساحة الدح (٢٠١٥). على فيسبوك https://www.facebook.com/sahataldah/.
- سالم، ا. (٢٠١٣) اختلاف الإسلاميين. القاهرة دار نعمه.
- الشحات، ع. (٢٩ يوليو ٢٠١٣). تعقيبنا على المقال «متابعات حول موقف حزب النور من البغي على الرئيس للدكتور صلاح الصاوي» http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42145.
- الشريعة (غير مؤرخ). https://bit.ly/2wJynlJ.
- شلاطه، أ.ز. (٢٠١٥). الدعوة السلفية السكندرية في زمن الثورات. بيروت، مركز الدراسات العربية.
- شيخ العامود (غير مؤرخ) http://sheikhalamoud.org/studies.
- طاهر، ع.م. (٢٠٠٦) جماعة أنصار السنة. نشاطها، أهدافها، منهجها، جهودها. القاهرة في سلسلة: جماعة أنصار السنة، سلسلة الرسائل الجامعية.
- العطار، ا. (١٩ أغسطس ٢٠١٧)، تجربة المهندس أيمن عبد الرحيم – ندوة من هنا نبدأ. فيديو على موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=VVPVifNUumA.
- عماره، م. (٢٠٠٦) الأعمال الكاملة لمحمد عبده (المجلد الثالث). القاهرة. الشروق.
- العناني، ك. (٢٠٠٧)، الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمان. القاهرة، دار الشروق الدولية.
- القرآن والإنسانية (٢٨ أغسطس ٢٠١٨) https://way2allah.com/khotab-item-146877.htm.
- القرضاوي، ي. (٢٠٠٦) الدين والسياسة: تأصيل ورد الشبهات. القاهرة، الشروق.
- قطب، س. (١٩٧٣): معالم في الطريق. القاهرة. الشروق.
- كلمة حق (٢٠١٧). على فيسبوك https://www.facebook.com/Klmtuhaq/.
- محمود، ا. (٢٠١٧) المؤسسة الرسمية الدينية الإسلامية: الأزهر. في: مؤمنون بلا حدود، تقرير الحالة الدينية المعاصرة في مصر: ٢٠١٠ – ٢٠١٤. القاهرة. مؤمنون بلا حدود.

- مضيفة الشيخ إسماعيل صادق العدوي (٢٠١١). على فيسبوك https://tinyurl.com/y2f9rasu.
- مضيفة الشيخ أكرم كمال مظهر (٢٠١٧). على فيسبوك https://www.facebook.com/madafaakrammazhar/.
- المنهج العلمي (غير مؤرخ) http://www.anasalafy.com/catplay.php?catsmktba=4091.
- ميراث الحبيب (غير مؤرخ) على فيسبوك https://tinyurl.com/y2bzuzjn.
- هاشم، ا. (٥ أبريل ٢٠١١) أحمد الطيب: الأزهر فوق كل الثورات والأنظمة. الأهرام. http://gate.ahram.org.eg/News/57301.aspx.
- الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح (١٧ فبراير ٢٠١١) البيان الرابع للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=36452.
- الوثائق الصادرة عن الأزهر الشريف (غير مؤرخ) http://www.azhar.eg/AzharStatements.

www.manshurat.org